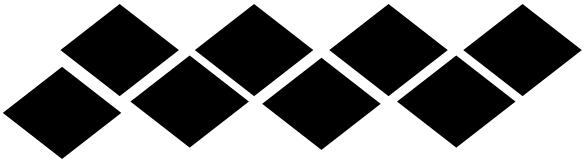

دلالة نفي الصحة عند الإمام البخاري

دراسة وموازنة مِنْ خلال كتابه "التاريخ الكبير"

د. محمد كامل محمد حسن

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

جامعة الطائف

DOI: 10.21608/qarts.2021.102899.1271

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الأول) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

دلالة نفي الصحة عند الإمام البخاري دراسة وموازنة
مِنْ خلال كتابه "التاريخ الكبير"

إعداد

د. محمد كامل محمد حسن

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

جامعة الطائف

dr.mohdkamel66@yahoo.com

الملخص باللغة العربية:

استخدم علماء الجرح والتعديل ألفاظاً واصطلاحات مخصوصةً بذلك العلم ، لِكُلّ منها دلالته التي استقرّوا على أكثرها، واختلفوا في بعضها، ومِن تلك الألفاظ التي لم يتضح مدلولها لدى المحدِّثين بشكل بَيِّن جَلِيّ: صيغ نفي الصحة عند الإمام البخاري، كما أنّ طريقة الإمام البخاري في تصنيف "التاريخ الكبير" تميزت بصعوبتها .. ولذا تأتي أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على دلالة نفي الصحة عند الإمام البخاري من خلال كتاب "التاريخ الكبير"، والذي خلصتُ فيه إلى تنوع تلك الدلالات؛ حيث إنّ بعضها يتعلق بالرواية ، وبعضها الآخَر يتعلق بالراوي، كما أنّ بعضها أريدَ به جرحَ أو تضعيفَ الراوي، وبعضها الآخَر أُرِيدَ به معنىً آخَر، وجاء بعضها محتمِلاً لأكثر مِن معنى، الأمر الذي يحتاج إلى بذل الجهد لِتحديد مراد الإمام البخاريّ في كُلّ إيراد .

الكلمات المفتاحية: البخاري، التاريخ الكبير، نفي الصحة، دلالات مصطلحات البخاري، الجرح والتعديل.

المقدمـة:

الحمد لِلَّه المنعم المتفضل ، مَن بجوده لِجوده نَسأل ، فهو حسبنا الذي عليه نتوكل ، ورجاؤنا ومأملنا الذي عليه المعوَّل ، وصلى الله على سيدنا محمد ذي الْخَلْق الأجمل والخُلُق الأكمل ، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يومٍ فيه بين العباد يُفْصَل ..

أمَّا بعدُ ..

فإنّ الحديث الشريف وعلومه مِنْ أَجَلّ علوم الدين التي بها قوامُه وعليها أساسُه ، ولِمَ لا يكون أهل الحديث كذلك وهُمْ بيضة الدين ، ومنار الحجة ، ومَنْ حفظوا على الأُمَّة دينها ؟!(١) .

وقد كان الإسناد أحدَ خصائص هذه الأُمَّة التي شرَّفها الله تعالى به ، فتَمَيَّز الطيب مِن الخبيث ، والصحيح مِن السقيم ، والحقّ مِن الباطل، والنور مِن الظلمات؛ فلِلَّه تعالى الحمد أن حُفِظَت السُّنَّة وأقيمَ الدين؛ فاستمسكنا بحبلِ وصلِ هداه، ونجونا مِن الوقوع في شَرَك فتن كقطع الليل المظلم ، وسرنا على محجة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك(٢) .

وقد تَفَرَّع على الإسناد عِلْم الجرح والتعديل ؛ وهو ذلك العلم الذي يُبْحَث فيه عن حال الراوي عدالةً وضبطاً ؛ توصلاً إلى قبول روايته أو عدم قبولها في ظلّ شروط أخرى اتفق عليها أهل هذا الشأن ، وقد استخدموا لِذلك ألفاظاً واصطلاحاتٍ مخصوصةً بذلك العلم ، لِكُلٍّ منها دلالته التي استقرّوا على أكثرها ، واختلفوا في بعضها .

ومِن تلك الألفاظ التي لم تتضح دلالتها لدى المحدِّثين بشكل بَيِّن جَلِيّ : ألفاظ نفي الصحة في كلام الإمام البخاريّ رحمه الله تعالى ..

وأعني بنفي الصحة هنا كُلَّ ما ورد عن الإمام البخاريّ مِن صيغ تخصّ ذلك سواء كان بأداة النفي "لا " أو بأداة النفي " لم "[٣] ، والتي منها : لم يصحّ – لم يصحّ حديثه – لا يصحّ حديثه – لم يصحّ الحديث – لم يصحّ إسناده – لم يصحّ إسناد حديثه – لا يصحّ فلان – لا يصحّ كذا – هذا لا يصحّ – لم يصحّ هذا – لا أراه يصحّ – لم يصحّ فيه – لم يصحّ في كذا – لم يصحّ عنه – لم يصحّ عن فلان .

ولربما يتوهم البعض أنّ لِنفي الصحة عند الإمام البخاري دلالةً واحدةً ؛ هي جرح أو تضعيف الراوي ، ولكنْ بالبحث والاستقصاء نتوصل إلى أنّ لِلإمام البخاريّ أغراضاً أخرى لِنفي الصحة لا تنحصر في جرح أو تضعيف الراوي كما قد يتوهم غيرُ المتخصصين الذين لم يثبروا كلامَ الإمام البخاريّ ولم يجتهدوا في معرفة معانيه ودلالاته .

وقد ارتأيتُ أنْ أقوم بعمل ذلك البحث الموجز في دلالة نفي الصحة عند الإمام البخاري مِنْ خلال كتابه " التاريخ الكبير " ؛ آملاً – مع توافر وسهولة آليات البحث – في أنْ يكون ذلك بدايةً لِدراسة أوسع وأشمل ، تحصر وتحلِّل وتقارن كُلَّ ما ورد مِن نفي لِلصحة في كلّ كتب الإمام البخاريّ ؛ وصولاً إلى مراده – رحمه الله تعالى – في كُلّ موضع منها .

أسباب اختياري لِهذا الموضوع :

قد استنهض همتي لاختيار هذا الموضوع أمور، لعلّ مِنْ أهمّها :

١– صعوبة طريقة الإمام البخاري في تصنيف " التاريخ الكبير " ، سيّما على مَنْ كان مِنْ غير أهل الصنعة .

٢– عدم وجود أيّ دراسة – حسب علمي – تناولت هذا الموضوع بكلّ ألفاظه وصيغه التي نحتاج بشدة إلى فهم دلالتها لاستيعاب مراد الإمام البخاريّ منها ، وبالتالي

نستطيع معرفة حكمه على الراوي أو الرواية بشكل منضبط ؛ بما يسهم في إثراء علوم الحديث بآراء هذا الإمام الكبير والعَلَم النحرير .

٣- الالتباس والاضطراب الظاهر ، والتباين البادي لدى بعض الباحثين في كلام المحدِّثين عند إيرادهم أو استخدامهم لِهذه الألفاظ[٤] .

الهدف مِنْ هذا البحث :

قد استهدفتُ مِنْ وراء هذا البحث أموراً ، منها :

١- التعرض لِشرف خدمة الحديث الشريف ؛ علّنا نحظى برضا الله تعالى ، وشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم .

٢- إلقاء الضوء على دلالة نفي الصحة عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى ، وفكّ مغالق طريقته في تصنيف " التاريخ الكبير "(٥) .

٣- التعريف – ضمناً – بجهود محدِّثي الأمة في جمع وحفظ وصيانة الأحاديث ، وما استتبعه منْ حفظ وصيانة الدين .

الدراسات السابقة في هذا الموضوع :

بالبحث والاستقراء عن الدراسات والأبحاث التي أُلِّفَتْ في هذا الشأن لم أجد أيّ دراسة تناولت هذا الموضوع بشكل مستقلّ مِن قبل ..

ولكنْ توجد بعض الدراسات التي تناولت مصطلحات الإمام البخاريّ سيّما في " التاريخ الكبير " ، ومنها على سبيل المثال : (منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتاب التاريخ الكبير) .. رسالة دكتوراه للباحث أحمد عبد الله أحمد في جامعة اليرموك بالأردن ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م ، وقد تقاطعت الرسالة مع موضوع البحث في فصلها الرابع والمعنون بـ(ألفاظ الإمام البخاري النقدية في التعليل في التاريخ الكبير) في المبحث الأول منه والمعنون بـ(الألفاظ الدالة على علة في الإسناد أو المتن " ؛ والتي ذكر منها مصطلحَيْ " لم يصحّ إسناده " و" لا يصحّ حديثه "[٦] ..

وكما هو واضح فإن الباحث لم يستوعب كلّ ألفاظ البخاريّ التي ذكرها في نفي الصحة ، كما أنه اقتصر على ما أورده الإمام البخاريّ لِعلّةً في الإسناد أو المتن تماهياً مع عنوان أطروحتِه ، أمَّا هذا البحث فإنّه يتناول كلَّ الألفاظ التي ذكرها الإمام البخاري سواء كانت لِعلة في الإسناد أو المتن أو غير ذلك مما سيأتي في ثنايا هذا البحث .

منهج البحث:

ينبني منهجي في البحث على اعتماد المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي ، القائم على أسس علمية وخطوات منهجية متدرجة ، تقايس بين المعطيات لِلوصول إلى نتائج كُلِّيَّة صالحة لِلاطراد ؛ وذلك وفقاً لِمَا يلي :

١- مقارنة ما ورد في " التاريخ الكبير " بما ورد في كُتُب الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – عامّةً ، وأيضاً كتب غيره مِنْ المحدِّثين ، وهو ما سيظهر جليّاً في ثنايا هذه الدراسة .

٢- استخلاص النتائج ، والترجيح بينها إذا لزم الأمر .

٣- لم أتوسع بشكل مطرد في تخريج الروايات والحكم عليها أو ذكر أقوال المحدثين في الراوي المترجم له والترجيح بينها ؛ وذلك خشيةَ الإطالة وروماً للإيجاز أوّلاً ، وثانياً لِعدم وجود فائدة مباشرة مِن ذلك تخدم موضوعَ البحث المنصبّ على استيضاح مراد البخاري مِن ألفاظ نفي الصحة وليس نقد ومعارضة أو تأييد كلامِه .

خطة البحث:

قد استعنتُ باللَّه تعالى في تقسيم هذه الدراسة إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة :

المقدمة : اشتملت على : أسباب اختياري لموضوع البحث ، والهدف مِنْه ، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث ، وخطته .

التمهيد : في التعريف بالإمام البخاري وكتابه التاريخ الكبير ..

ويشتمل على مطلبين :

الأول : ترجمة موجزة لِلإمام البخاري رحمه الله تعالى .

والثاني : التعريف بكتاب التاريخ الكبير .

المبحث الأول : نفي الصحة المتعلق بالرواية في كتاب " التاريخ الكبير " .

المبحث الثاني : نفي الصحة المتعلق بالراوي في كتاب " التاريخ الكبير " .

المبحث الثالث : نفي الصحة المحتمل لأكثر مِن راوٍ أو معنىً في كتاب " التاريخ الكبير " .

الخاتمة : وتشتمل على خلاصة البحث ، وأهمّ النتائج .

واللَّهَ تعالى أسأل التوفيقَ والسدادَ ، وأنْ يجعله مقبولاً عنده ، وأن يجعلنا جميعاً مِن المقبولين ، وأن يرحم مشايخنا الذين سبقونا بالإيمان ، ويحفظ ويبارك مَن كان منهم في هذه الدار ..

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

تمهيد في التعريف بالإمام البخاري وكتابه التاريخ الكبير

وفيه مطلبان :

الأول : ترجمة موجزة للإمام البخاري رحمه الله تعالى .

الثاني : التعريف بكتاب التاريخ الكبير .

وأفصل القول في كلّ مطلب منهما فيما يلي ..

المطلب الأول: ترجمة موجزة لِلإمام البخاري رحمه الله تعالى:

اسمه ونسبه:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي ، مولاهم البخاري ، أبو عبد الله ، صاحب " الصحيح " .

شيخ الإسلام ، وإمام الحفّاظ ، التَّقِيّ ، النَّقِيّ ، الْعَالِم(٧) .

مولده ونشأته :

وُلِد – رحمه الله تعالى – ببخارى ، بعد صلاة الجمعة ، في الثالث عشر مِنْ شهر شوال سَنَةَ ١٩٤ هـ .

وأُلْهِمَ حِفْظ الحديث وهو في الكُتّاب لم يجاوز العاشرة ، ولَمّا بلغ السادسة عشرة حفظ كُتُبَ ابن المبارك ووكيع .

قال عن حفظه : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتَيْ ألف حديث غير صحيح(٨) .

وقال رحمه الله تعالى : إني أرجو أنْ ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبْتُ أحداً(٩) .

رحلاته:

رحل – رحمه الله تعالى – في طلب الحديث إلى سائر محدِّثي الأمصار ، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كُلِّهَا ، وبالحجاز والشام ومصر .

قال – رحمه الله تعالى – عن رحلاته في طلب العلم : دخلتُ إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين ، وأقمتُ بالحجاز ستّةَ أعوام ، ولا أحصي كم دخلتُ إلى الكوفة وبغداد مع المحدِّثين(١٠) .

شيوخه وتلاميذه :

أمَّا شيوخه : فقد سمع مِنْ أكثر مِنْ أَلْف رجل ، **منهم :** يحيى بن مَعِين ، وعَلِيّ بن المدينيّ ، والإمام أَحْمَد .

وأمَّا تلاميذه : فقد سمع منه كثيرون ، منهم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج ، وأبو حاتم الرازي ، وأبو زرعة(١١) .

ثناء العلماء عليه:

قال الإمام أحمد : ما أخرجَتْ خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري(١٢) .

وقال أبو الحجّاج المزي : إمام هذا الشأن ، والمقتدَى به فيه ، والمعوَّل على كتابه بين أهل الإسلام(١٣) .

تصانيفه:

صَنَّف الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – العديد مِن الكتب ، **أذكر منها :** الجامع الصحيح ، التاريخ الكبير ، التاريخ الأوسط ، الضعفاء والمتروكين ، الأدب المفرد ، خَلْق أفعال العباد ، القراءة خَلْف الإمام .

وفاته:

تُوُفِّي – رحمه الله تعالى – في ليلة الفطر ، عند صلاة العِشاء ، بخَرْتَنْك مِنْ قُرَى سَمَرْقَنْد ، ودُفِن يوم الفطر بعد صلاة الظهر ، يوم السبت لِغرة شوال مِن سنة ٢٥٦ هـ(١٤) .

المطلب الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير:

على الرغم مِن أنّ الغاية مِن البحث معرفة مراد البخاريّ عموماً مِن نفي الصحة سواء أكان في تاريخه الكبير أم غيره ؛ إلاَّ أنّه مِن المستحسَن ذكر نبذة يسيرة عن ذلك الكتاب البديع طالما أنّه قطب رحى هذا البحث ..

ولا شكّ أنّ كتاب " التاريخ الكبير " شغل – ولا زال – المحدثين قديماً وحديثاً لِفكّ مغالقِه واستشراف منهج الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – في تصنيفه ..

ولِمَ لا وقد قال البخاريّ نفسه : لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفتُ كتاب " التاريخ " ولا عرفوه[١٥] .. ا.هـ ؟!

وقال : أخذ إسحاق بن راهويه كتابَ " التاريخ " الذي صنفتُه ، فأدخله على عبد الله بن طاهر ؛ فقال :" أيها الأمير .. ألا أريك سحراً ؟! " ، فنظر فيه عبد الله ، فتَعَجَّب منه وقال : لستُ أفهم تصنيفه[١٦] .. ا.هـ .

ولذا قال الخليلي رحمه الله تعالى : لا ينتفع بالتاريخ – في الغالب – إلاَّ مُبَرَّز متوسِّع في هذا الشأن[١٧] .. ا.هـ .

وقال المعلمي : هذا .. ولِلبخاري ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح كما جرى عليه في مواضع مِن جامعه الصحيح ؛ حرصاً منه على رياضة الطالب ، واجتذاباً له إلى التنبه والتيقظ والتفهم[١٨] .. ا.هـ .

ويزداد الإجلال والعجب – أيضاً – مِن ذلك الإمام المبرز حين يقول : وقَلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة ؛ إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب[١٩] .. ا.هـ .

ولذا فإنّ كتابه " التاريخ الكبير " يُعَدّ أحدَ أهمّ مراجع المحدِّثين في ذكر الرواة ، والذي حاول فيه استيعابَ رواة الحديث مِن الصحابة إلى طبقة شيوخه مرتَّبةً على حروف المعجم ؛ بعد أن ابتدأ بمَن اسمُه " محمد " تعظيماً لاسم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نسج على منواله وأفاد منه كثير مِن المحدثين ، وعلى رأسهم مسلم

والترمذي وأبو زرعة وأبو حاتم وابنه والعقيلي وابن عديّ وابن حبّان والدارقطني والذهبي ... وغيرهم كثير .

المبحث الأول: نفي الصحة المتعلق بالرواية:

أورد الإمام البخاريّ كثيراً مِن صيغ نفي الصحة التي تعلقت – أو تعلق أغلبها – بالرواية لا الراوي المترجم له ..

وقد عرفنا ذلك مِن خلال أمور عدة ، منها :

١– أن يَكون نفي الصحة وارداً بخصوص أحد الصحابة رضي الله عنهم .

٢– أن يُعَلِّل الإمام البخاريّ سببَ نفي صحة رواية بعينها ويوضِّحه .

٣– استخدام الإمام البخاريّ لِصيغ تستقيم – في أغلبها – مع نفي الصحة عن رواية بعينها ، وهو ما تَوَسَّع العقيلي ومِن بعده ابن عديّ في تحديد الرواية التي يريدها البخاريّ كما سنرى في ثنايا هذا البحث .

وسوف أتناول هذه النقاط الثلاث باختصار ، مكتفياً بإيراد أقلّ عدد مِن الأمثلة الكاشفة عن مراد الإمام البخاريّ في كُلّ عنصر ؛ حتى لا يطول البحث ..

وأودّ أن أشير إلى أنّ كثيراً مِن الأمثلة تصلح لإيرادها في أكثر مِن عنصر ؛ فعلى سبيل المثال : إذا كانت الترجمة لأحد الصحابة وجاء فيها قول الإمام البخاريّ :" ولا يصحّ عن فلان " فإنّ هذا المثال يَصلح لِلإيراد في تراجم الصحابة ، كما يصلح لِلإيراد فيما حكم عليه البخاريّ بصيغة :" لا يصحّ عن فلان "[٢٠] .

أوّلاً: نفي الصحة الوارد بخصوص أحد الصحابة رضي الله عنهم :

مثال ذلك :

١– قال البخاريّ : سَلاَمة بن قَيصر الحَضرَميّ ، سَمِعَ النَّبيَّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم ، رَوَى عَنه عَمرو بْن ربيعة ، لا يصحّ حديثُه[٢١] .. ا.هـ .

وأورده في " الضعفاء " وقال : حديثه مِن وجه لين[٢٢] .. ا.هـ .

وهو كالتفسير لِقوله في " التاريخ " : لا يصحّ حديثه .

وقال ابن عديّ : وهذا الذي قاله البخارِيّ إنما يشير إلى حديث واحد ؛ فلا سلام بْن قيس[٢٣] يُعرَف ، ولاَ عَمْرو بْن ربيعة ، ومقصد البُخارِيّ أن لا يسقط عليه اسم أحد مِن الرواة[٢٤] .. ا.هـ .

وأمَّا الحديث فهو ما رواه عمرو بن ربيعة الحضرميّ قال : سمعتُ سلامة بن قيصر يقول : سمعتُ رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – يقول {من صام يوماً ابتغاء وجه الله باعد الله بينه وبين جهنّم كبُعد غراب طار فرخاً حتّى مات هرما} ، ومداره على ابن لهيعة[٢٥] .

وعلى هذا فإنّ إيراد البخاريّ له في " الضعفاء " إنما هو لضَعف الإسناد عنه ..

قال ابن عديّ في ترجمة زيد بن أبي أوفى : وكُلُّ مَن له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب فإنما تَكَلَّم البُخارِيّ في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه إلى الصحابي أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ وفيه نظر ، لا أنه يتكلم في الصحابة ؛ فإن أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِحَقّ صحبتِهم وتقادُمِ قدمِهم في الإسلام – لِكُلّ واحد منهم في نفسه حقّ وحرمة لِلصحبة ؛ فهم أَجَلُّ مِن أن يتكلم أحد فيهم[٢٦] .

٢– قال البخاريّ : طِخفَة الغِفاريّ ، له صُحبَة ..

قَالَ مُعاذ بْن هِشام : حدَّثني أَبي ، عَنْ يَحيى : حدَّثنا أَبو أُسامة : حدَّثنا يَعِيش بْنُ طِخفَة بْنِ قَيس الغِفاري ، عَن أَبيه قَالَ – وَكَانَ مِن أَصحابِ الصُّفَّةِ – : ... فَبَينا أَنا مُضطَجِعٌ مِنَ السَّحَرِ عَلى بَطنِي إِذا رَجُلٌ يُحَرّكُنِي بِرِجلِهِ ، فَقال {إِنَّ هَذِهِ ضِجعَةٌ يُبغِضُها اللَّهُ} ، فنَظَرتُ فَإِذا هُوَ النَّبيُّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَقَالَ لِي خَلَف بْنُ مُوسى بن خَلَف : حدَّثنا أَبي : حدَّثنا يَحيى ، عن أبي سَلَمة ، عن يَعِيش بن طِخفَة الغِفاري أَنَّ أَبَاهُ أَخبره – وَكَانَ مِنْ أصحاب الصُّفَّة – في النوم .

وقال لنا مُوسى : عن مُوسى بن خَلَف : يَعِيش ، عن طِهفَة .

حدَّثنا آدم : حدَّثنا ابن أَبي ذِئب : حدَّثنا الْحَارِثُ بْنُ عَبد الرَّحمَن : كنتُ مَعَ أَبي سَلَمة ، فأتانا ابن لعَبد اللهِ بن طِهفَة ، قَالَ أَبو سَلَمة :" حَدِّثْ عَنْ أَبِيكَ " ، قَالَ :" حدَّثني أَبي عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم " نَحْوَهُ ، قال :" مَن هَذا ؟ " قلتُ :" عَبدُ اللهِ بنُ طِهفَةَ " ، قَال {هَذِهِ ضِجعَةٌ يَكرَهُها الله} .

وقَالَ لِي عَبد اللهِ بْنُ مُحَمد : حدَّثنا أَبو عامر : حدَّثنا زُهَير بْنُ مُحَمد ، عَنْ مُحَمد بْنِ عَمرو بْنِ حَلحَلَة ، عَنْ نُعيم بْنِ عَبد اللهِ المُجمِّر ، عَنِ ابْنِ طِخفَة الغِفاري : أَخبرني أَبي أَنَّهُ ضافَ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم ... نَحْوَه .

وَقَالَ مُحَمد بْنُ عَمرو : عَنْ أَبِي سَلَمة ، عَنْ أَبي هُرَيرةَ ، عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

ولا يصحّ .

وَقَالَ لِي عُبَيد : حدَّثنا يُونُس : أَخبرنا ابْنُ إِسْحَاق ، عَنْ مُحَمد بْنِ عَمرو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ نُعيم بْنِ مُحَمد ، عَنْ يَعِيش بن طِهفَة .. حدَّثناه عَنْ طِهفَة الغِفاري .

وَقَالَ لِي مُعاذ بْنُ فَضالة : حدَّثنا هِشام ، عَنْ يَحيى ، عن أبي سَلَمة ، عن يَعِيش بْنِ طِخفَة بْنِ قَيس الغِفاري : كَانَ أَبي مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّة .

وَلا يَصِحُّ ابْنُ قَيس فِيهِ[٢٧] .

وَقَالَ لنا أَحْمَدُ بْنُ الحَجّاج : حدَّثنا عَبد الْعَزِيز بْنُ مُحَمد ، عَنْ مُحَمد بْنِ عَمرو بْنِ حَلحَلَة الدِّيلِيّ ، عَنْ مُحَمد بْنِ عَمرو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبي هُرَيرةَ ، عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

ولا يصحّ أَبو هُرَيرة[٢٨] .

وقال مُحَمد : أَخبرنا عَبد اللهِ : أَخبرنا هِشام ، عن يَحيى ، عن أبي سَلَمة، عن يَعِيش بْن طِغفَة الغِفاري قَالَ : كَانَ أَبي ...

قَالَ أَبو عَبد اللهِ : طِغفَة خطأٌ أيضاً[٢٩] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ " يريد به روايةَ محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ؛ فقد أعلّها أبو حاتم والدارقطني وصَحَّحا روايةَ ابن طهفة عن أبيه[٣٠] .

وأمَّا قوله :" ولا يصحّ ابن قيس فيه " فيريد به الاضطراب الحاصل في اسم ونسب طخفة ، وقد أشار إلى ذلك ابن عبد البرّ في " الاستيعاب "[٣١] .

وأمَّا قوله :" ولا يصحّ أبو هريرة " فيريد به رواية أحمد بن الحجاج من طريق محمد بن عمرو بن حلحلة ، وهو بهذا يقدِّم عليها روايةَ طخفة (أو طهفة) ، والله تعالى أعلم .

ثانياً: ما عَلَّله الإمام البخاريّ بنفسه بخصوص رواية بعينها:

تناول تعليل الإمام البخاريّ لِنفي الصحة أمرين :

١- انقطاع الإسناد ، أو ضَعف أحد رواته .

٢- معارضة الرواية لأخرى أقوى منها إسناداً أو متناً .

أمَّا انقطاع الإسناد ، أو ضَعف أحد رواتِه:

فقد عَلَّلَه الإمام البخاريّ مباشرةً ، أو في موضع آخَر مِن " التاريخ الكبير " ، أو في كتاب آخَر ..

أمَّا ما عَلَّلَه مباشَرةً فمثاله :

١- قال البخاريّ : العَلاَء بْن الحارث ، أَبو وهب الدِّمَشقِيُّ الحَضرَمِيُّ ، نَسَبَهُ زَيد بْن حُباب ، عَنْ مُعاوية بْن صَالِحٍ ، كَنّاهُ يَحيى بْن حَمزة .

قَالَ عَبد اللهِ بْنُ صَالِحٍ : حدَّثني مُعاوية ، عَنْ العَلاَء بْن الحارث ، عَنْ مَكحول قَالَ : دخلتُ على واثِلَةَ بن الأَسقع – رضي الله عَنْهُ – فقلنا له :" يا أَبَا الأَسقع .. حَدِّثنا " فقال : حسبُكم إذا جئناكم بالحديث على المعنى .

وقال العَلاَء بْن كَثِير : عَنْ مَكحول ، عَنْ واثِلَةَ ، رَفَعَهُ .

ولا يصحّ ؛ لأنّ العَلاَء بْن كَثِير مُنكَرُ الحديثِ ...[٣٢] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ ؛ لأنّ العَلاَء بْن كَثِير مُنكَرُ الحديث " يريد به نفيَ صحة رواية العلاء بن كثير عن مكحول عن واثلة مرفوعاً ؛ لِنكارة حديث العلاء كما عَلَّل – رحمه الله تعالى – بذلك .

٢– قال البخاريّ : عُبَيد اللهِ بْن الحارث ، سَمِعَ عَبد اللهِ[٣٣] ، ورَوَى عَنه عَبد العَزِيز بن عُبيد اللهِ ، ولا يصحّ حديثُه ؛ لحال عَبد العَزِيز[٣٤] .. ا.هـ .

قول البخاريّ في عبيد الله :" ولا يصحّ حديثه " عَلَّلَه بأنّه بسبب الراوي عنه ؛ وهو عبد العزيز بن عبيد الله[٣٥] .

وأمَّا ما عَلَّلَه في موضع آخَر مِن " التاريخ الكبير " فمثاله :

١– قال البخاريّ : زِياد بْن عُبَيْدة ، سَمِعَ أَنسًا : رَأَيتُ النَّبيَّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – يَمسَحُ ... سَمِعَ منه مَروان ، ولا يصحّ .

قَالَ يَحيى بْن أَبي إِسْحَاق : عَنْ أَنس : لَم أَرَ النَّبيَّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – يَمسَح[٣٦] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ " يريد به رؤيةَ أنس لِلنبي – صلى الله عليه وسلم – يمسح ، ولذا ذكر روايةَ يحيى بن إسحاق عن أنس في عدم رؤيتِه لِلنبي – صلى الله عليه وسلم – يمسح ، وأنه حُدِّث بذلك ولم يره ..

وأوضَح ذلك في " التاريخ الكبير " بقوله : قَالَ لَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حدَّثنا زُهَير : حدَّثنا وَهْبُ بْنُ عُقبة ، عَنْ مُحَمد بْنِ سَعد الأَنصاريّ ، عَنْ أَبيه رَأَى أَنَسًا يَمسَحُ عَلى خُفَّيهِ ، وَقَالَ : خَدَمتُ النَّبيَّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – تِسعَ سِنِينَ، فَفَعَلَه .

وَقَالَ ابن أَبي شَيبة : حدَّثنا ابْنُ عُيَينة ، عَنْ يَحيى بْنِ أَبي إِسْحَاقَ سَمِعَ أَنسًا : لَم أَرَ النَّبيَّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – يَمسَحُ ؛ حدَّثوني عَنْه .

وهذا أصحّ[٣٧] .. ا.هـ .

٢- قال البخاريّ : عَلِيّ بْن يَزِيد بْن رُكانَة القُرَشِيُّ ، عَنْ أَبيه ، لم يصحّ حديثُه[٣٨] .. ا.هـ .

وقال في " التاريخ الكبير " : وعَنِ ابْن إِسحاق ، سَمِعَ مُحَمد عليَّ بْن يَزِيد بْن رُكانة بْن عَبد يَزِيد ، سَمِعَ أباه قَالَ :" طَلَّقَ جَدِّي رُكانَةُ سُهَيمَةَ بِنتِ عُمَيرٍ المُزَنِيَّةِ ، فَرَدَّها عَلَيهِ النَّبيُّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم " ، مُرسَل[٣٩] .. ا.هـ .

وقال الترمذي : سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَاب[٤٠] .

وبناءً عليه فإنّ قول البخاريّ في علِيّ :" لم يصحّ حديثه " يريد به تلك الرواية ؛ لإرسالها – كما في " التاريخ الكبير " – واضطرابها كما نقله عنه الترمذي في "العلل" .

وأمَّا ما عَلَّلَه في كتاب آخَر فمثاله :

١- قال البخاريّ : عَبد العَزِيز بْن عُقبة بْن سَلَمة الأَسلَمِيّ ، يُعَدُّ فِي أهل المَدِينَة ، سَمِعَ عَبدَ اللَّه بْن رافِع ، رَوَى عَنه يَزِيد بْن عَمرو الأَسلَمِيّ ، حديثُه في أهل الحِجاز ، لا يصحّ حديثُه ؛ مُنقَطِع[٤١] .. ا.هـ .

وقال في ترجمة عَبد اللهِ بْنُ رافِع : قَالَ عَبد الرَّحمَن بْنُ يُونس : حدَّثنا حَاتِمٌ بْنُ إسماعيل ، سَمِعَ يَزِيد بْنَ عَمرو الأَسلَمِيّ ، عَنْ عَبد العَزِيز بْنِ عُقبة بْنِ سَلَمة قَالَ : صليتُ مَعَ عَبد اللهِ بْنِ رافِع بْنِ خَدِيج الْعَصْرَ بالضُّربَة[٤٢] وَأَهْل الْبَادِيَةِ يُؤَخِّرُونَ ، فَأَخَّرَهَا جِدًّا ، فقلتُ لَهُ ، فَقَالَ : مَا لِي ولِلبِدَعِ ؟! هَذِهِ صَلاَةُ آبائِي مَعَ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم[٤٣] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" لا يصحّ حديثه ؛ منقطع " فسره في " التاريخ الأوسط " – بعد إيراده لِلحديث – بقوله : ويزيد هذا غير معروف سماعُه مِن عبد العزيز[٤٤] .. ا.هـ .

وعلى هذا فإنّ كلام البخاري ليس فيه جرح ولا تعديل لِعبد العزيز[٤٥] ، والله تعالى أعلم .

٢- قال البخاريّ : عَبد اللهِ بْن يَسار ، هو ابْن أَبي لَيلَى الأَنصاريّ ، عن عليّ رضي الله عَنْهُ .. قَالَه مُسَدَّد ، عَنْ مُحَمد بْن سُلَيمان ، عَنْ عَبد الرَّحمَن بْن الأَصبَهانِيّ ، عَنْ مُختار بْن عَبد اللهِ بْن أَبي لَيلَى ، عَنْ أَبيه ، عن عليّ رضي الله عَنْهُ ، ولا يصحّ[٤٦] .. ا.هـ .

وفسَره في " القراءة خلف الإمام " بقوله : وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :" مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَخْطَأَ الْفِطْرَةَ " ، وهذا لا يصحّ ؛ لأنّه لا يُعرَف المختار[٤٧] ، وَلَا يُدْرَى أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِيهِ أَمْ لَا ، وَأَبُوهُ مِنْ عَلِيٍّ ، وَلَا يَحْتَجُّ أَهْلُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِهِ[٤٨] .

وأمَّا عَلَّلَه الإمام البخاريّ بِمعارضته لِمَا هو أقوى منه سنداً أو متناً :

فمثال المُعارَض بما هو أقوى سنداً :

١- قال البخاريّ : عِمران بْنُ أَوس بْنِ ضَمعَج ..

قَالَ مَروان بْنُ مُعاوية : عَنْ عِمران ، عَنْ أَبيه ، سَمِعَ أباه ، عن عائشة – رضي الله عنها – أَنَّ النَّبيَّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – أَكَلَ ولَم يَتَوَضَّأ .

ورَوى عَنْهُ أَبو مُعاوية .

وَقَالَ عَبد الرَّحمَن : حدَّثنا زَائِدَةُ ، عَنْ عَبد الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيع : حدَّثني ابْنُ أَبي مُلَيكة وعِكرِمة ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبيِّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – أَنَّهُ أَكَلَ لحماً ولم يتوضأ .

وَهَذَا لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ أَيوب وسِماكًا وَعَاصِمًا رَوَوْهُ عَنْ عِكرِمة عَنِ ابْنِ عَبّاس – رَضِيَ اللَّهُ عَنهما – عَنِ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَقَالَ اللَّيث : حدَّثني عُقَيل ، عن يُونُس ، عن ابن شِهاب قَالَ : أَخبرني سَعِيد بْنُ خَالِدٍ ، سَمِعَ عُروة ، سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم {تَوَضَّؤُوا مِمّا مَسَّتِ النّار} .

وهذا أصحّ(٤٩) .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" وهذا لا يصحّ " يريد حديث عائشة ، وعَلَّلَه بأنّ ثلاثةً مِن الرواة رووه عن عكرمة عن ابن عباس ؛ فلا يصحّ عن عائشة .

٢- قال البخاريّ في ترجمة مُحَمد بْن مُسلم الطّائِفيّ : سَمِعَ عَمرو بْن دِينار وإبراهيم بْن مَيسَرة ، سَمِعَ منه يَحيى بْن سُلَيم ..

قَالَ لِي يَسَرَة بْنُ صَفوان الدِّمَشقِيّ : حدَّثنا مُحَمد ، عَنْ عَمرو بْنِ دِينار ، عَنْ جابرٍ وأَبي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبيِّ - صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم - قَالَ {لاَ صَدَقَةَ فِيمَا دُونَ خَمسَةِ أَوسُقٍ(٥٠)} .

وقال لنا آدم : حدَّثنا أَبو جَعفر الرّازِيّ ، عَنْ عَمرو ، عَنْ جابرٍ قَولَهُ .

وَقَالَ لِي يَحيى بْنُ مُوسى : حدَّثنا عَبد الرَّزّاق ، عَنِ ابْنِ جُرَيج : أَخبرني عَمرو قَالَ : سَمِعتُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبد اللهِ ، وَعَنْ غَيْرِ واحدٍ ... ، مِثْلَهُ .

هَذَا أَصَحُّ ، مُرسَلٌ .

وَقَالَ لَنَا آدَمُ : حدَّثنا حَماد ، عَنْ أَبي الزُّبَير ، عَنْ جابرٍ ، عَنِ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَلَمْ يَصِحَّ ؛ لأَنَّ مُوسى حدَّثنا عَنْ حَماد عَنْ أَبي الزُّبَير عَنْ جابرٍ قَالَ : لَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسِ أوساقٍ صَدَقَة .

وَقَالَ لَنَا إسماعِيل : حدَّثني ابْنُ أَبي الزِّناد ، عَنْ مُوسى بْنِ عُقبة ، عَنْ أَبي الزُّبَير ، عَنْ جابرٍ ، قَولَهُ .

وَقَالَ ابْنُ مَهديّ : كُتُبُ مُحَمّد صحاح[٥١] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" لم يصحّ " يريد ما رواه آدم [ابن أبي إياس] عن حمّاد عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ؛ لأنه خالف ما رواه موسى [ابن إسماعيل التبوذكي] عن حماد عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً ، وما رواه إسماعيل [ابن أبي أويس] عن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً أيضاً .

وقول ابن مهديّ :" كُتُب محمد صِحَاح " يعني أنه إذا حَدَّث مِنْ غير كتاب أخطأ[٥٢] .

ومثال المُعارَض بما هو أقوى متناً :

١- قال البخاريّ : الْحَارِثُ بْنُ عَبد الْمُطَّلِبِ ، سَمِعَ نَافِعَ بْنِ جُبَير ، عَنْ أَبي هُرَيرةَ ، عَن النبيِّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – قَالَ {مَن صَلَّى عَلى جِنازَةٍ فَلَهُ قِيراطٌ} .. قاله لِي إِبْرَاهِيمُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ ، عَنِ ابْن جُرَيج ، وهذا أصحّ ...

وقال ابن أَبي خالد : سَمِعَ سالمًا أبا عَبد اللهِ البَرّاد ، سَمِعَ ابْن عُمَر ، عَن النَّبيِّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – مِثْلَهُ .

وهذا لا يصحّ ؛ لأنّ الزُّهرِيّ قال : عن سالم أنّ ابن عُمَر أنكر على أبي هُرَيرةَ ، حتى سأل عائشة .

وَقَالَ لَنَا المُقرئ : حدَّثنا حَيوَة ، سَمِعَ أَبَا صَخْرٍ ، سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ قُسَيط ، سَمِعَ دَاوُد بن عامر بن سعد ، سَمِعَ ابْنُ عُمَر خَبابا صَاحِبَ الْمَقْصُورَةِ ، وَذَكَرَ عن أَبي هُرَيرةَ عَن النبي – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – مِثْلَهُ ، فَأَنْكَرَ ابنُ عُمَر ، حَتَّى أرسلَ إِلَى عَائِشَةَ فَصَدَّقَت أَبَا هُرَيرةَ[٥٣] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" وهذا لا يصحّ " يريد به روايةَ ابن عمر ، وعَلَّل ذلك بما ثبت في الصحيح[٥٤] مِن إنكار ابن عمر روايةَ أبي هريرة حتى صَدّقتها السيدة عائشة ؛ فلو

كان ابن عمر سمعه مِن النبي – صلى الله عليه وسلم – لَمَا أنكره على أبي هريرة ، والله تعالى أعلم .

٢– قال البخاريّ : الزُّبَير بْن الشعشاع ، عَنْ أَبيه ، سَمِعَ عليًّا في أكل لحوم الحُمُر الأهلية ..

قَالَ عَبد الصَّمد : سَمِعَ طَلحَة بْن حُسين الشَّنِّيّ ، سَمِعَ زُبَيرًا .

ولا يصحّ ؛ لأنّ عليًّا روى أَنّ النَّبيَّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – نَهَى عَنه[٥٥] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ " يريد حديث عليّ في حِلّ أكل لحوم الحُمُر الأهلية ؛ وقد عَلَّل ذلك بمخالفتِه لِحديث علِيّ الأقوى في النهي عن أكلها ..

قال العقيليّ تعقيباً على حديث الحِلّ : وَلَا يُتَابَعُ [الزبير] عَلَيْهِ ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ – بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ – أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ... [٥٦] .. ا.هـ .

وقال ابن عديّ : وهذا الذي ذكره عن الزبير بن الشعشاع كما ذكره لا يصحّ ، ومقصد البُخارِيّ أن لا يسقط عليه كُلَّ راوٍ[٥٧] .. ا.هـ .

ثالثاً – صيغ نفي الصحة التي تتعلق – في أغلبها – بالرواية :

وقد حصرتُها فوجدتُها تنقسم إلى سبع صيغ أساسية ، هي :

١– ما حَكَم عليه البخاريّ بصيغة " لم يصحّ إسناده " :

مثاله :

١– قال البخاريّ : عَبد اللهِ بْن أَبي مُطَرِّف ، لَهُ صُحبَةٌ ، ولم يصحّ إسناده[٥٨] .. ا.هـ ..

وقال في ترجمة صالح بْن راشد القُرَشِيّ : عَنْ عَبد اللهِ بْن أَبي مُطَرِّف وابْن عَبّاس ، رَوَى عَنه رِفدَة ، لم يصحّ حديثُه[٥٩] .. ا.هـ ..

قال العقيليّ : وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ الْمُؤَدِّبُ قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا رِفْدَةُ بْنُ قُضَاعَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ رَاشِدٍ الْقُرَشِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُطَرِّفٍ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ {مَنْ تَخَطَّى الْحُرْمَتَيْنِ فَخُطُّوا وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ} ..

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَلَا يُحْفَظُ هَذَا اللَّفْظُ إِلَّا بِهِ [أَيْ صالح بن راشد] , وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْبَرَاءِ عَنْ عَمِّهِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ أَنَّ النَّبِيّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بَعَثَهُ إِلَى رَجُلٍ أَعْرَسَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ أَنْ يُضْرَبَ عُنُقُهُ .. بِإِسْنَادٍ صَالِح[٦٠] .. ا.هـ .

قال ابن حجر : وَالرَّاوِي عَنْ صَالِحِ بْنِ رَاشِدٍ ضَعِيفٌ ؛ وَهُوَ رِفْدَةُ ... وَيُوَضِّحُ ضَعْفَهُ قَوْلُهُ :" فَكَتَبُوا إِلَى ابن عَبَّاس " ؛ وابن عَبَّاسٍ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَلِيَ الْحَجَّاجُ الْإِمَارَةَ بِأَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ سِنِين[٦١] .. ا.هـ .

وعلى هذا فإنّ الحمل في الرواية ليس على عبد الله ولا على صالح على الأرجح ؛ وإنما على رفدة[٦٢] ، والله تعالى أعلم .

٢– قال البخاريّ : عُمارة بْن زَعكَرَة ، له صُحبَة ، لم يصحّ إسناده ، رَوَى عَنه عُفَير بْن مَعدان[٦٣] .. ا.هـ .

وهذا الحديث رواه الترمذي في سننه قال : حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا دَوْسٍ اليَحْصُبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَائِذٍ اليَحْصُبِيِّ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ زَعْكَرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ {إِنَّ اللَّهَ – عَزَّ وَجَلَّ – يَقُول : إِنَّ عَبْدِي كُلَّ عَبْدِيَ الَّذِي يَذْكُرُنِي وَهُوَ مُلَاقٍ قِرْنَه[٦٤]} يَعْنِي عِنْدَ القِتَالِ .. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالقَوِيِّ ، وَلَا نَعْرِفُ لِعُمَارَةَ بْنِ زَعْكَرَةَ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَّا هَذَا الحَدِيثَ الوَاحِد[٦٥] .. ا.هـ .

وقول البخاريّ :" لم يصحّ إسناده " لِضَعف عفير ؛ إذ أنّ أكثر المحدِّثين يضعفّونه[٦٦] ، والله تعالى أعلم .

٢- ما حكم عليه البخاريّ بصيغة " هذا لا يصحّ " أو " لا يصحّ هذا " :

مثاله :

١- قال البخاريّ : الْحَسَن بْن عِمران ، أَبو عَبد اللهِ العَسقَلانيّ ..

قَالَ عيسى بْن يونس : عَنْ شُعبة ، عَنْ أَبِي عَبد اللهِ ، عَنْ معاوية .

حَدَّثني عَلِيُّ بن نصر قال : حدثنا أَبو عَاصِمٍ ، عَنْ شُعبة : أَخبرنا الْحَسَنُ بْنُ عِمران أَبو عَبد اللهِ ، سَمِعَ عَبد اللهِ بْن عَبد الرَّحمَن بْن أَبزَى ، عن أَبيه صَلَّى خَلفَ النَّبيِّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – بِمِنًى ، وكَبَّرَ النَّبيُّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – إِذا خَفَضَ ورَفَعَ .

حَدَّثني مَحْمُودٌ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبو دَاوُد قَالَ : حدَّثنا شُعبة ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِمران : سَمعت سَعِيدَ بْن عَبد الرَّحمَن بْن أَبزَى ، عَنْ أَبيه أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم ، فَكان لاَ يُتِمُّ التَّكبِيرَ .

قَالَ أَبو دَاوُد : وَهَذَا عِنْدَنَا لا يَصِحُّ .

وعَنْ شُعبة ، عَنِ الْحَسَن بْن عِمران العَسقَلانيّ : سألتُ مكحولاً عَنِ العزل .

حَدَّثني مُحَمد بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثني أَبو دَاوُدَ ، عَنْ شُعبة ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِمران الشَّامِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبد الرَّحمَن بن أَبزَى ، عن أَبيه : صَلَّيتُ مَعَ النَّبيِّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – فَلَم يُتِمَّ التَّكبِيرَ .

وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِمران قَالَ: صليتُ خَلْفَ عُمَر بْنِ عَبد الْعَزِيزِ فَلَمْ يُتِمَّ التَّكْبِيرَ .

وهذا لا يصحّ .

وعَنِ الْحَسَن بْن عِمران : سألتُ مكحولاً عَنِ العزل .

ويُقال : عَنْ يَحْيَى بْن حَماد ، عَنْ شُعبة ، عَنِ الْحَسَن بْن عِمران ، عَنْ عَبد اللهِ بْنِ عَبد الرَّحمَن بْنِ أَبزَى ، عن أَبيه : صَلَّيتُ مَعَ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم[٦٧] .. ا.هـ .

قول البخاريّ : قال أبو داود [الطيالسي] : وهذا عندنا لا يصحّ " يريد به رواية الحسن بن عمران في عدم إتمام التكبير ..

قال الشيخ أحمد بن الصديق الغماري : وهو الواقع ؛ فإن الحديث باطل ، والحسن بن عمران مجهول ، وقد اضطرب في مسند الحديث ومتنه كما في ترجمته في " التاريخ الكبير " ؛ فلا ينبغي أن يُلْتَفَتَ إلى هذا الباطل المقطوع به لمخالفته لعدد التواتر ، ولأنه لم يتابعه عليه أحد إلا فعل فتى أمية المبتدع الباطل[٦٨] .. ا.هـ .

وأمَّا قوله :" وهذا لا يصحّ " فيريد به رواية الحسن بن عمران عن عمر بن عبد العزيز[٦٩] .

٢- قال البخاريّ : عُمَر بْنُ عُمَير ، عَنْ مَحذُوج ، عَنْ جَسرَة ، سَمِعَت أُم سَلَمة رضي الله عَنْهَا : قَالَ النَّبيُّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم {لاَ يَحِلُّ المَسجِدُ لِجُنُبٍ إلاَّ لِكَذا} .. قَالَهُ يُونُس بْنُ أَرقَم ، سَمِعَ مَنصور بْنَ أَبي الأَسود .

ورَوى ابْنُ أَبي غَنِيَّة ، عَنْ أَبي الخَطّاب الهَجَريّ ، عَنْ مَحذُوج الذُّهلِيّ .

وَقَالَ أَفلَت : عن جَسرَة ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَلا يَصِحُّ هَذَا عَنِ النَّبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

ورَوى لِي ابْنُ مُيَسَّر ، عَنْ عُمَر بْنِ عُمَير أَبي الخَطّاب الهَجَرِيّ ، عَنْ عُروة بْنِ فَيرُوز .

في الكُوفيين[٧٠] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم " يريد روايةَ {لا يحلّ المسجد} لِلاضطراب الحاصل فيها ، ولأنّ مدارها على جسرة ؛ وقد قال فيها : وعند جسرة عجائب[٧١] .

٣- ما حكم عليه البخاريّ بصيغة " لم يصحّ فيه ..." :

مثاله :

١- قال البخاريّ في ترجمة إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللهِ بْن مَعَبد بْن العَبّاس بْن عَبد المُطَّلب : عَنْ أَبيه وميمونة ، سَمِعَ منه سُليمان بْن سُحَيم المَدَنِيٌّ ، وسَمِعَ منه ابْن جُرَيج .

وَقَالَ لَنَا عَبد اللهِ بْنُ صَالِحٍ : حَدَّثني اللَّيْثُ قَالَ : حَدَّثني نَافِعٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللهِ بْن معَبد بْن عَبّاس ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : سَمِعتُ النَّبيَّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – يَقُولُ {صَلاَةٌ فِي مَسجِدِي هَذا أَفضَلُ مِن أَلفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِواهُ ، إِلاَّ مَسجِدَ الكَعبَة} .

وَقَالَ لَنَا أَبو عَاصِمٍ : عَنِ ابْنِ جُرَيج ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَعَبد ، عَنْ مَيْمُونَةَ ، عَن النبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم.

وَقَالَ لَنَا المَكِّيّ : عَنِ ابْنِ جُرَيج ، سَمِعَ نَافِعًا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبد اللهِ بْنِ مَعَبد حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ عَبّاس حَدَّثَهُ عَنْ مَيْمُونَةَ عَن النبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَلا يَصِحُّ فِيهِ ابْنُ عَبَّاس[٧٢] .

قول البخاري :" ولا يصحّ فيه ابن عباس " أيْ أنّ صوابه إبراهيم بن معبد عن ميمونة ..

قال القاضي عياض : وقال بعضهم : صوابه " إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنه قال : إن امرأة اشتكت " ، وعن ابن عباس خطأ[٧٣] .. ا.هـ .

قال ابن حجر : فهذا مُشْعِر لِصحة روايته [أي إبراهيم] عن ميمونة عند البخاريّ ، وقد عُلِم مذهبُه في التشديد في هذه المواطن[٧٤] .. ا.هـ .

ولكنْ قال مغلطاي : البخاريّ إنما أنكر دخولَ ابن عباس في هذه الرواية بينهما ، لا أنّ سماعه منها صحيح ، ومَنْ علم حجة على مَنْ لم يَعلم ، لا سيما ولم يصرح بسماعه منها أحد علمناه مِن القدماء المعتمدين[٧٥] .. ا.هـ .

وقال النووي تعقيباً على رواية مسلم عن ابن عباس[٧٦] : هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا أُنْكِرَ عَلَى مُسْلِمٍ بِسَبَبِ إِسْنَادِهِ ؛ قَالَ الْحُفَّاظُ : ذكرُ ابن عَبَّاسٍ فِيهِ وَهَمٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَيْمُونَةَ ؛ هَكَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ من رواية الليث وابن جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الله عن ميمونة من غير ذكرِ ابن عَبَّاس[٧٧] .

٢- قال البخاريّ : عَبد اللهِ بْن مُطَرِّف بْن عَبد اللهِ بْن الشِّخِّير العامِرِيّ ...

قَالَ إِبْرَاهِيم بْن مُوسَى : حدَّثنا يَزِيد بْن زُرَيع قَالَ : حدَّثنا يُونس ، عَنْ حُمَيد بن هِلاَل ، عن عَبد اللهِ بن مُطَرِّف بْن الشِّخِّير أَنه حدَّثهم عَنْ أَبي بَرزَة الأَسلَمِيّ – رضي الله عَنْهُ – قَالَ : تَغَيَّظَ أَبُو بَكرٍ عَلى رَجُلٍ ، فَقلتُ :" أَلاَ أَقتُلُهُ ؟ " فَقال : ما كانَت لأَحَدٍ بَعد رَسُولِ اللهِ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَقَالَ شُعبة : عَنْ عَمرو بْن مُرَّة ، عَنْ أَبي نَصر وهو حُمَيد بْن هِلاَل ، عَنْ أَبي بَرزَة رضي الله عَنْهُ .

قَالَ حَفص بْن غِياث ويَعلَى : عَنِ الأَعمَش ، عَنْ عَمرو ، عَنْ أَبي البَختَرِيّ ، عَنْ أَبي بَرزَة رضي الله عَنْهُ .

وقَالَ أَبو مُعاوية ومُحَمد بْن فُضَيل : عَنِ الأَعمَش ، عَنْ عَمرو بْن مُرَّة ، عَنْ سالم ، عَنْ أَبي بَرزَة .

وقَالَ مُوسَى : حدَّثنا الوَلِيد بْن دِينار ، سَمِعَ الحَسَن أنّ أبا بَرزَة كَانَ عِنْد أَبي بَكر – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – نحوه .

قَالَ ابنُ هِلاَل : كُنيته أَبو جَزء .

ولا يصحّ فيهِ سالم ، وأَبُو البَختَرِيّ .

قَالَ الدّارِمِيّ : حدَّثنا أَحْمَد بْن إِسحاق : حدَّثنا بُكَير بْن أَبي السَّمِيط قَالَ : عَبد اللهِ بْن مُطَرِّف ، أَبو جَزء[٧٨] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ فيه سالم وأبو البختري " يريد به أنّ الرواية عنهما عن أبي برزة لا تصحّ ؛ قال أبو حاتم :" والصحيح ما رواه يونس بن عبيد ، وهو أشبهها ، وليس لأبي البختري معنى "[٧٩] ، والله تعالى أعلم .

٤- ما حكم عليه البخاريّ بصيغة " مرسل ، ولا يصحّ " أو " لا يصحّ ، مرسل " :

مثاله :

١- قال البخاريّ في ترجمة مُحَمد بْن يَزِيد بْن أَبي زِياد : رَوَى عَنه إِسماعِيل بْن رافع حديث الصور .. مُرسَلٌ ، ولم يصحّ[٨٠] .. ا.هـ .

قول البخاري :" مرسل ، ولم يصحّ " يريد ما راوه إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ , عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَال {إِنَّ اللَّهَ – عَزَّ وَجَلَّ – خَلَقَ الصُّورَ فَأَعْطَاهُ ...} الْحَدِيثَ بِطُولِه[٨١] ...

أمَّا إرساله فيريد به ما بين إسماعيل بن رافع ومحمد بن يزيد ، وأمَّا نفي الصحة فقال ابن عديّ : وهذا الذي قَالَ البُخارِيّ أنه لا يصحّ لأنه يذكر فِي إسناده رجل[٨٢] .

٢- قال البخاريّ : سَوّاد بْن عَمرو ، ولم يصحّ حديثُه ، مُرسل[٨٣] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولم يصحّ حديثه ؛ مرسل " يريد به ما رواه ابن سيرين عن سواد أنّه أتى النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – فقال :" حُبِّبَ إِلَيَّ الْجَمَالُ ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ يَفُوقَنِي أَحَدٌ بِشِرَاكِ نَعْلِي ، أَفَمِنَ الْكِبَرِ ذَاكَ ؟ " قَالَ {لَا ؛ إنما الكبر من سفه الحق ، وغمض النَّاس} ..

قال ابن حجر : يعني أنّ ابن سيرين أرسله عنه ؛ لأنه لم يدركه[٨٤] .

٥- ما حكم عليه البخاريّ بصيغة " ولا يصحّ عن فلان " :

مثاله :

١- قال البخاريّ : سُلَيْك الغَطَفانيّ ..

قَالَ بَعْضُهُمْ : عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ سُلَيك : قَالَ النَّبيُّ - صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم - وهُوَ يَخطُبُ {صَلِّ رَكعَتَينِ} .

وَلا يَصِحُّ عَنْ سُلَيك[٨٥] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ عن سليك " يريد أنّ الرواية عن جابر كما رواها في " القراءة خلف الإمام "[٨٦] مع أنّ المأمور بصلاة الركعتين سليك ..

قال ابن عديّ : ولاَ أعلم قاله أحد عن الثَّوْريّ عَنِ الأَعْمَش عَن أَبِي سُفيان عَن جَابِرٍ عن السليك غير الفريابي وإِبْرَاهِيم بْن خالد ، والحديث له طرق عن جابر ؛ ولكنهم قالوا : إن سليك دخل والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ - يخطب[٨٧] .

٢- قال البخاريّ : عامر بْن أُسامة بْن عُمير البَصرِيّ الهُذَليّ ، عَنْ أَبيه ..

قَالَ أَحْمَد : عَنْ أَبِي عُبَيدة : اسمه زَيد بْن أُسامة .

قَالَ مُسلم : حدَّثنا هِشام ، عَنْ يَحيى بْنِ أَبي كَثِير ، عَنْ أَبِي قِلاَبة ، عَنْ أَبي المَلِيح : كنا مَعَ بُريدة فِي غزوة .

وَقَالَ الأَوزاعيّ : عَنْ يَحيى ، عَنْ أَبِي قِلاَبة ، عَنْ أَبي المُهاجر .

والأول أصحّ .

وَرَوَى الأَوزاعيّ - أيضاً - أحاديث عَنْ يَحيى عَنْ أَبِي قِلاَبة عَنْ أَبي المُهاجر .

ولا يصحّ عن أَبِي قِلاَبة عَنْ أَبي المهاجر شيء .

هو[٨٨] عامل الحَجّاج على الأُبُلَّة[٨٩] [٩٠] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ عن أبي قلابة عن أبي المهاجر شيء " لأنّ الصواب أنّه عن أبي قلابة عن أبي المليح عامر بن أسامة ..

وذكر المزي في " تهذيب الكمال " ثلاثةَ أحاديث عن أبي المهاجر – منها هذا الحديث – يرويها عنه يحيى عن أبي قلابة ، ثم قال بأنّ حديث بريدة رواه هشام الدستوائي عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المليح ، وهو المحفوظ[٩١] .

٦- ما حكم عليه البخاريّ بصيغة " لم يصحّ في كذا " :

مثاله :

١- قال البخاريّ : عَمرو بْن عَطِيّة التَّيمِيُّ ، سَمِعَ عُمَر وسَلمان قَولَهُ رضي الله عَنهما ، رَوى عَنْهُ عاصم الأَحوَل .

وَقَالَ هِشام وحَماد : عَنْ حَماد ، عَنْ رِبعِيّ ، عَنْ سَلمان رضي الله عَنْهُ .

وَقَالَ الثَّوريُّ : عَمرو .

وَقَالَ شُعبة : قَالَ حَماد مَرَّةً : رِبعِيّ ، ومَرَّةً : عَمرو بْن عَطِيّة ، عن سَلمان – رضي الله عَنْهُ – قَولَهُ فِي الوضوء .

لا يصحّ فِي الوضوء .

وَقَالَ أَبو النَّضر : حدَّثنا شُعبة ، عَنْ حَماد ، عَنْ عَمرو بْن عَطِيّة بْن النَّمِر بن قاسط[٩٢] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" لا يصحّ في الوضوء " يريد قولَ سلمان :" إذا حككتَ جسدك فلا تمسحه ببزاق ؛ فإنه ليس بطهور " ؛ لِلاضطراب الحاصل في مَن روى عنه حمّاد ..

عن عبد الرحمن بن مهديّ قال : لَمَّا حَدَّثَ الثَّوْرِيُّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطِيَّةَ التَّيْمِيِّ عَنْ سَلْمَانَ :" إِذَا حَكَكْتَ جَسَدَكَ فَلَا تَمْسَحْهُ بِبُزَاقٍ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِطَهُورٍ " قُلْتُ :" يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ .. خَالَفَكَ النَّاسُ فِي هَذَا " قَالَ :" مَنْ ؟ " قلتُ :" شُعْبَةُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رِبْعِيٍّ " قَالَ :" امْضِهِ " ، قُلْتُ :" نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رِبْعِيٍّ " قَالَ :" امْضِهِ " ، قُلْتُ :" نَا هِشَامٌ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ رِبْعِيٍّ " فَتَوَقَّفَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ : امضِه ، كَأَنِّي أَسْمَعُ حَمَّادًا يَقُولُ : نَا عَمْرُو بْنُ عَطِيَّةَ عَنْ سَلْمَانَ ..

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَمَكَثْتُ زَمَانًا أَحْمِلُ الْخَطَأَ فِيهِ عَلَى سُفْيَانَ ، حَتَّى نَظَرْتُ فِي كِتَابِ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ ؛ فَإِذَا فِيهِ :" نَا شُعْبَةُ قَالَ : نَا حَمَّادٌ عَنْ رِبْعِيٍّ عَنْ سَلْمَانَ " ، قَالَ شُعْبَةُ :" وَكَانَ حَمَّادٌ قَالَ مَرَّةً : عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطِيَّةَ " ، فَعَلِمْتُ أَنَّ الثَّوْرِيَّ كَانَ إِذَا حَفِظَ الشَّيْءَ لَمْ يُبَالِ مَنْ خَالَفَه[٩٣] .

وعلى كلّ حالٍ فإنّ الحمل هنا على اضطراب حَمّاد بن أبي سليمان[٩٤] في الرواية ، لا على عمرو بن عطيّة ، والله تعالى أعلم .

٢- قال البخاريّ : سَمُرة بْن جُندُب الفَزاريّ ، لَه صُحبَة ...

قَالَ لَنَا حَجّاج ومُوسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حدَّثنا هَمّام ، عَنْ قَتادة ، عَنْ قُدامة بْنِ وبَرَة ، عَنْ سَمُرة ، عَنِ النَّبيّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – قَالَ {مَن تَرَكَ جُمُعَةً مِن غَيرِ عُذرٍ فَليَتَصَدَّقْ بِدِينارٍ ، فَإِن لَم يَجِد فَنِصفُ دِينار} .

وقال الصَّلت بن مُحَمد : حدَّثنا هارون بن مُسلم : حدَّثنا حَجّاج الأَحوَل ، عَنْ قَتادة ، عَنْ قُدامة بْنِ وبَرَة ، عَنْ سَمُرة ، عَنِ النَّبيّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – قَالَ {مَن تَرَكَ جُمُعَةً مِن غَيرِ عُذرٍ فَليَتَصَدَّق بِدِينارٍ ، فَإِن لَم يَجِد فَنِصفُ دِينار} .

وَقَالَ نَصر بْن عَلِيٍّ : أَخبرنا نُوح بْن قَيس ، عَنْ أَبيه ، عَنْ قَتادة ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرة ، عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم {فَإِن لَم يَجِد فَنِصفُ دِينار} .

وَالأَوَّلُ أَصَحُّ ، ولا يصحّ حديث قُدامة فِي الجمعَة[٩٥] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" والأول أصحّ " أيْ أنّ رواية قتادة عن قدامة لا عن الحسن ؛ لأنّ الرواة عن قتادة عن قدامة أوثق .

وأمَّا قوله :" ولا يصحّ حديث قدامة في الجمعة " فقد قال البخاريّ : لم يصحّ سماع قدامة مِن سمرة[٩٦] .

٧- ما حكم عليه البخاريّ بصيغة " لم يصحّ الحديث " :

ولم أجد له سوى مثال واحد ؛ وهو : قوله في ترجمة مُحَمد بْن عَبد الرَّحمَن بْن أَبي الزِّناد : روى إبراهيم بْن حَمزة ، عن الدَّراوَردِيّ ، عَنْ مُحَمد بْن أَبي الزِّناد – وقَالَ إبراهيم : هو مُحَمد بْن عَبد الرَّحمَن بْن أَبي الزِّناد ، كَانَ يطلب مَعَ أَبِيه – عَنْ أَبي الزِّناد ، عَنِ الأَعرَج ، عَنْ أَبي هُرَيرَة ، عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم {اتَّقُوا المَجذُوم} .

وَقَالَ لَنَا عليٌّ : حدَّثنا عَبد الْعَزِيزِ قَالَ : حدَّثنا مُحَمد بْنُ عَبد اللهِ بْنِ عَمرو بْنِ عُثمان ، عَنْ أَبي الزِّناد .

وَلَمْ يَصِحَّ الحديث[٩٧] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولم يصحّ الحديث " قال الخطيب البغداديّ : وفي موضعين مِن هذا الحديث خطأ : رواية [عبد العزيز] الدراوردي عن أبي الزناد ، والثاني رواية محمد بن عبد الرحمن عن جده أبي الزناد ، وقد ذُكِر أن محمّداً لم يروه عن جدّه[٩٨] .. ا.هـ .

وأمَّا رواية عبد العزيز عن محمد بن عبد الله بن عمرو[٩٩] فقد قال البخاريّ في " التاريخ الأوسط " بعد إيراده لها ولِرواية محمد بن أبي الزناد : حَدثنِي الأويسى قَالَ : حَدثنَا ابن أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَشْيَخَةٍ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ مِمَّنْ أَدْرَكَ ، حَدَّثُوهُ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِثْلَهُ ، وَهَذَا بِانْقِطَاعِهِ أصحّ[١٠٠] .

وفي ختام هذا المبحث أقول : إنّ هذا التقسيم الذي اجتهدتُ فيه وما يليه مِن تقسيم في المبحثين التاليين ليس إلاَّ مَحْض اجتهاد قابل لِلتعديل طبقاً لِتنوع الرؤى واختلاف الفهم لِمراد الإمام البخاريّ رحمه الله تعالى .

المبحث الثاني: نفي الصحة المتعلق بالراوي:

جاءت صيغ نفي الصحة المتعلقة بالراوي عند الإمام البخاريّ على ثلاثة أقسام[١٠١] :

الأول : يتعلق باسْم أو كنية أو نسب الراوي .

والثاني : يتعلق بتضعيف أو جرح الراوي المترجم ، أو أحد شيوخه ، أو أحد تلاميذه الرواة عنه .

والثالث : يتعلق بتضعيف أو جرح راوٍ مِن غير الثلاثة المذكورين في القسم الثاني.

وأفصِّل كلّ قسم منها فيما يلي ..

١- نفي الصحة المتعلق باسم أو كنية أو نسب الراوي :

أمَّا الاسم فمثاله :

١- قال البخاريّ : تَميم بْن مُسَيح الغطفاني ، سَمِعَ عَلِيًّا فِعلَهُ ، وَقَالَ إسرائيل :" مُسْلِم بْن مسيح " ، وَلا يصحّ ، رَوى عَنْهُ ذهل الكُوفيّ[١٠٢] .. ا.هـ .

وقد فسره البخاريّ في ترجمة ذُهَل بن أوس الكوفي ؛ قال : عَنْ تَمِيم بْن مسيح أَنه التقط صبيًّا فأتى بِهِ عليًّا ، فألحقه على مائة .. قاله أَبو نُعيم ووكيع عَنْ سُفيان عَنْ زُهَير بْن أَبي ثابت ، وقال بعضُهم :" مُسلم بْن مُسِيح " ، ولا يصحّ مُسلم[١٠٣] .. ا.هـ

وعلى هذا فإنّ اسمه تميم وليس اسمه مسلماً .

٢- قال البخاريّ : سُليمان ، أَبو الرَّبيع ..

قَالَ لَنَا عَبد اللهِ بْنُ صَالِحٍ : عَنْ مُعاوية بْن صَالِحٍ : حدَّثني أَبو الرَّبيع ، عَنِ الْقَاسِمِ - مَولًى لمُعاوية - قَالَ : هَجَّرتُ الرَّواحَ يَوْمَ الجُمعة فِي مَسْجِدِ دِمَشق ومُعاوية يَوْمَئِذٍ عَلَى الشَّامِ فِي خِلافَتِهِ ، فرأَيتُ رَجُلا بَيْنَ النَّاسِ يُحدِّثهم ؛ شَيْخٌ كَبِيرٌ مُصفرّ اللِّحية ، فَقِيلَ : هَذَا سَهل بْنُ الحَنظَلية صَاحِبُ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَقَالَ بعضُهم : هو ابْن عَبد الرَّحمَن .

ولم يصحّ .

ويُقال لِسُليمان بْن عَبد الرَّحمَن : أَبو عُمر الأَسَدي[١٠٤] .. ا.هـ .

قول البخاري :" ولم يصحّ " يريد به قولَ بعضهم :" هو ابن عبد الرحمن " ؛ لأنّ سليمان بن عبد الرحمن راوٍ آخَر ؛ هو أبو عمر الأسدي[١٠٥] .

وأمَّا الكنية فمثالها :

١- قال البخاريّ في ترجمة ماهان الحنفي ، أبي سالم : وقَالَ بعضهم :" ماهان أَبو صالح " ، ولا يصحّ[١٠٦] .. ا.هـ .

وقد فَسَّرَه بأوضح مِن ذلك في " التاريخ الأوسط " حيث قال : وكنية ماهان قَالَ عَلِيّ :" ماهان أَبُو سَالم " ، فَقلتُ :" إِنّ أَحْمد يَقُول : ماهان أَبُو صَالح ؟ " ، قَالَ : أَنا أَخْبرتُ أَحْمد ، وَكَانَ عندنَا كَذَلِك حَتَّى وَجَدْنَاهُ ماهان أَبُو سَالم " ، قتل الْحجَّاج ماهان أَبَا سَالم الْحَنَفِيّ الْكُوفِي ، وَقَالَ بَعضهم :" ماهان أَبُو صَالح " ، وهُو وَهْم[١٠٧] .. ا.هـ .

٢- قال البخاريّ في ترجمة يَزِيد بْن مَذكُور الهَمدانِيّ : سَمِعَ عليَّ بْن أَبي طالب ، قَالَ أَحْمَد :" كُنيته أَبو يُوسف " ، لا أُراه يصحّ ، رَوَى عَنه وهب بْن عُقبة ومُسلم بن يَزِيد ابنه والفَضل بْن يَزِيد النُّمالِيّ[١٠٨] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" لا أُراه يصحّ " يريد به قول أحمد أنّ كنية يزيد أبو يوسف .

وأمَّا النسب فمثاله :

١- قال البخاريّ : عُبَيد بن حُنَين ، مَولَى آل زَيد بْن الخَطّاب .. قَالَه مالك ، عَنْ عُبَيد اللهِ ..

قَالَ مُحَمد بْن جَعفَر بْن أَبي كَثِير : عَنْ عُتبةَ بْن مُسلم ، عَنْ عُبَيد : هو مَولَى بَنِي زُرَيق ، سَمِعَ أبا هُرَيرةَ رضي الله عَنْهُ .

وقَالَ ابنُ عُيَينَةَ : مَولَى آل عَبّاس .

ولا يصحّ .

حديثُه في أهل المَدِينَة .

وقَالَ يَحيى بْن سَعِيد : سَمِعتُ عُبَيد بْن حُنَين : سَمِعتُ ابْن عَبّاس .

وروى أَبو النَّضر، عَنْ عُبَيد بْن حُنَين، عَنْ أَبي سَعِيد[١٠٩] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ " يريد به قول ابن عيينة في عبيد :" مولى آل عباس " ، وعبيد مِن رجال البخاري ، وقد روى له عن أبي هريرة وجاء في إحدى تلك الروايات أنه " مولى بني زريق[١١٠] " .

٢- قال البخاريّ : عَلِيّ بْن غالب الفِهرِيُّ القُرَشِيُّ ..

قَالَ سَعِيد بْن عُفَير : حدَّثنا يَحيى بْن أَيوب ، عَنْ عَلِيّ بْن غالب الفِهرِيّ ، عَنْ واهِب بْنِ عَبد اللهِ المَعافِرِيّ ، عَنْ عَبد اللهِ بْن عَمرو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : الأرواح تعرج فِي منامها إلى السماء فتؤمر بالسجود عِنْدَ العرش ، فمن كَانَ طاهرًا سجد عِنْدَ العرش ، ومَن لَيْسَ بطاهر سجد بعيدًا مِن العرش .

عَنْ واهِب ، رَوَى عَنه يَحيى بْن أَيوب ، ولا أُراه إلاَّ صَدُوقًا ، ويُقال :" المُحارِبِيُّ " ، ولا أُراه يصحّ[١١١] .. ا.هـ .

وقد أوضحَه في " التاريخ الأوسط " بقوله : وَيُقَال :" الْمحَاربي " ، وَلَا أرَاهُ يَصحّ أَنه الْمُحَاربي[١١٢] .

٢- نفي الصحة المتعلق بتضعيف أو جرح الراوي المترجم له ، أو أحد شيوخه ، أو أحد تلاميذه الرواة عنه :

أمَّا الراوي المترجَم له فمثاله :

١- قال البخاريّ : مُحَمد بْن سَعِيد القُرَشِيُّ البَصرِيُّ ..

قَالَ لِي مُحَمد وسُلَيمان بْن حَرب : حدَّثنا حَفص بْنُ أَسلم الأَصفَر البَصرِيُّ - وَهُوَ الجَحدَرِيُّ - عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لعُمَر : إِنَّ الرَّجُلَ لَيُزَين سِلعَتُه بِأَكْثَرَ مِن ثَمَنِها ، وَإِنَّمَا بَاعَ الْجَارِيَةَ وَلَمْ يَبِع الحُلِيَّ .

وقَالَ بعضُهم : جَعفر بْن أَسلم .

ولا يصحّ حديثُه ، فِي حديثه نَظَرٌ[١١٣] .. ا.هـ .

قول البخاري :" ولا يصحّ حديثه ، في حديثه نظر " واضح في تضعيف محمد بن سعيد .

٢- قال البخاريّ : مُحَمد بْن الحَسَن بْن عَطِيَّة ..

قَالَ لِي إبراهيم بْنُ مُوسى : أَخبرنا مُحَمد بْنُ رَبِيعة ، عَنْ مُحَمد بْنِ الحَسَن ، عَنْ أَبيه ، عَنْ جَدِّه ، عَنْ أَبي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبيِّ - صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم - أَنَّهُ لَعَنَ النّائِحَةَ والمُستَمِعَةَ .

وقَالَ لَنَا مُسَدَّد : حدَّثنا عَبد اللهِ بْنُ دَاوُدَ ، عَنْ أَبي سَعِيد بْنِ عَطِيَّة ، عَنْ مُحَمد بْنِ عَبد الرَّحمَن قَالَ : قَالَ النَّبيُّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم {مُرُوا صِبيانَكُم بِالصَّلاَة ...} .

وَلَمْ يَصِحَّ حديثُه .

قَالَ أَبو عَبد اللهِ : هُوَ أَظُنُّهُ مُحَمد بْنَ الحَسَن بْنِ عَطِيّة ، يَعنِي أَبَا سَعِيد[١١٤] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولم يصحّ حديثه " أيْ محمد بن الحسن بن عطية ؛ فهو ضعيف باتفاق أغلب المحدّثين[١١٥] ، وقال ابن حبان : منكر الحديث ، يَروي أشياء لا يتابع عليها ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[١١٦] .

وأمَّا أحد شيوخ الراوي المترجم له فمثاله :

١- قال البخاريّ : سَعد بْن سَعِيد بْن أَبي سَعِيد المَقبُريّ ، مَولَى بني لَيث ، عَنْ أخيه عَبد اللهِ ، حِجازيٌّ ، ولم يصحّ حديث عَبد اللهِ[١١٧] .. ا.هـ .

وأورد البخاريّ عبدَ الله في " الضعفاء " وقال : قَالَ يَحيى القَطّان : استَبانَ لي كَذِبُه فِي مجلس[١١٨] .. ا.هـ .

وقال أبو حاتم عن سعد : هو في نفسه مستقيم ، وبليّتُه أنه يحدِّث عن أخيه عبد الله بن سعيد ، وعبد الله بن سعيد ضعيف الحديث ، ولا يحدِّث عن غيره[١١٩] ؛ فلا أدري منه أو من أخيه ؟![١٢٠] .

٢- قال البخاريّ : عَبد الصَّمد بْنُ عَبد العَزِيز الرّازِيّ ، عَنْ عَمرو بْنِ أَبي قَيس ، عَنْ بِشر بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبي اليَقظان ، عَنْ زَاذَانَ ، عَنْ عَبد اللهِ[١٢١] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبيِّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – قَالَ {ثَلاَثٌ كُلُّهُم عَلى كُثبانِ المِسكِ يَومَ القِيامَةِ ...} ..

وَلا يَصِحُّ أَبو اليَقظان[١٢٢] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ أبو اليقظان " لِضَعفه عنده ؛ قال البخاري في ترجمته : كان يَحْيى وَعَبد الرحمن لا يُحَدِّثَانِ عنه[١٢٣] .. ا.هـ .

وأمَّا أحد الرواة عن الراوي المترجَم فمثاله :

١- قال البخاريّ : أزهر بْن عَبد اللهِ ، عَنْ تَميم الداري ، رَوى عَنْهُ الخليل بْن مُرَّة ، ولا يصحّ حديث الخليل[١٢٤] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولا يصحّ حديث الخليل " لِضَعفه عنده ؛ فقد قال في ترجمته : فيه نظر[١٢٥] .

٢- قال البخاريّ : حبيب بْن نَجِيح ، عَنْ عَبد الرَّحمَن بْن غَنم ، رَوى عَنْهُ جراح بْن منهال ، ولم يصحّ جراح[١٢٦] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" ولم يصحّ جراح " لِضَعفه عنده ؛ فقد قال في ترجمته : منكر الحديث[١٢٧] .

٣- نفي الصحة المتعلق بتضعيف أو جرح راوٍ مِن غير الثلاثة المذكورين في القسم الثاني :

مثاله :

١- قال البخاريّ : صالح بْن عَبد اللهِ بْن أَبي فَروَة ، أَبو عُروة ، مَولَى عُثمان بْن عَفّان ، القُرَشِيّ الأُمَوِيّ ، عَنْ عامر بْن سَعد ، رَوَى عَنه الزُّهريّ ، هو أخو عَبد الأَعلى وعبد الحَكيم وعَمّار وإسحاق ، وإِسْحَاق وعَمّار حديثهما لا يصحّ[١٢٨] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" وإسحاق وعَمّار حديثهما لا يصحّ " لأجْل ضَعفهما ؛ فقد أورد إسحاقَ في الضعفاء " وقال :" تركوه "[١٢٩] ، وسكت عن عمّار لَمَّا ترجم له في " التاريخ الكبير "[١٣٠] ، ولم يَذكر البخاريّ روايةً لِصالح عن أخويه إسحاق وعمّار ، ولا روايةً لإسحاق أو عمّار عن صالح .

٢- قال البخاريّ : : عَبد اللهِ بْن زَيد بْن أَسلم – مَولَى عُمَر بْن الخَطّاب – العَدَويّ القُرَشِيّ المَدَنِيّ ، سَمِعَ أباه ، سَمِعَ منه ابْن المُبارك والوَلِيد بْن مُسلم وقُتَيبة ، هو أخو أُسامة وعبد الرَّحمَن ، ولا يصحّ حديث عَبد الرَّحمَن[١٣١] .. ا.هـ .

وقال في " التاريخ الكبير " : مُحَمد بْنُ عُقبَة ، عَنْ أَبي حَازِمٍ ، عَنْ سَهل بْنِ سَعد ، عَنِ النَّبيّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – قَالَ {إِنَّ عِندَ اللهِ خَزائِنَ الخَيرِ والشَّرّ ، مَفاتِيحُها الرِّجال} .

قَالَ لِي عليٌّ : عَنْ مُعتَمِر بْنِ سُلَيمان ، سَمِعَ مُحَمد بْنَ عُقبة .

وَقَالَ لِي أَبو بَكر : عَنْ عَبد الأَعلَى بْنِ حَماد ، عَنْ مُعتَمِر ، عَنْ عُقبَة بْنِ مُحَمد ، عَنْ عَبد الرَّحمَن بْنِ زَيد بْنِ أَسلم ، عَنْ أَبي حَازِمٍ .

قَالَ أَبو عَبد اللهِ : وعَبد الرَّحمَن لا يصحّ حديثُه[١٣٢] .. ا.هـ .

وأورد البخاريّ عبدَ الرحمن في " الضعفاء " وقال :" ضَعَّفَه عَلِيّ جدّاً[١٣٣] " ، وفي " الأوسط " وقال : وَضَعَّف عَلِيٌّ عبدَ الرَّحْمَن بن زيد بن أسلم ... قَالَ عَلِيّ : أمَّا أَخَوَاهُ أُسَامَة وَعبد الله فَذُكِر عَنْهُمَا صحة[١٣٤] .

وعلى هذا فإنّ قول البخاريّ :" وعبد الرحمن لا يصحّ حديثه " لِضعفه ، وفي كلتا الترجمتين عبد الرحمن ليس بشيخ ولا تلميذ لِلراوي المترجَم ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث: نفي الصحة المحتمل لأكثر مِن راوٍ أو معنى:

استخدم الإمام البخاريّ صيغاً تحتمل أكثرَ مِن راوٍ أو أكثرَ مِن معنى ، ولعلّ أهمّ تلك الصيغ قولُه في الراوي المترجَم : " لم يصحّ " وقوله " لم يصحّ حديثه " ، ولا بدّ لِلباحث أنْ يجتهد في استقراء كلامِ الإمام البخاريّ لِمعرفة ما إذا كان المقصود بكلامه تضعيفَ الراوي المترجَم أم أحد رواة إسناده ؟ أم أنه يقصد روايةً أو معنى آخَر غير ذلك ..

وأقتصر هنا على إيراد خمسة أمثلة لِذلك :

١- قال البخاريّ : عَمرو بْن عُبَيد الله الحَضرَمِيّ ، رأَى النَّبيَّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم ، لا يصحّ حديثُه[١٣٥] .. ا.هـ .

وأَوْرَدَه في " الضعفاء "[١٣٦] بنفس كلامِه هنا .

وقد فسّر ابن عديّ كلامَ البخاريّ بشكّه في صحة صحبته ؛ قال : وهذا هو حديث واحد ، وإنما شكّ البخارِيّ أنه لا يصحّ له ؛ أيْ ليس لعمرو بْن عَبد اللَّهِ صحبة[١٣٧] .. ا.هـ .

أقول : هذا الحديث هو ما رواه الإمام أحمد عن الْحَسَن بْن عَبْد الله بْن عُبَيْد الله أنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدِ اللهِ حَدَّثَه أَنَّه قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَكَلَ كَتِفًا ثُمَّ قَامَ فَمَضْمَضَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ..

قال شعيب الأرناؤوط : إسناده ضعيف ؛ لجهالة الحسن بن عبد الله بن عبيد الله فيما ذكر أبو حاتم ، ونقله عنه ابنه في " الجرح والتعديل " ٣/٢٢ ...

قال الأرناؤوط : وبمثل هذا الإسناد لا تثبت صحبة عمرو بن عبيد الله ... ومِن ثَمّ أدخله البخاري في كتابه " الضعفاء " /٨٢[١٣٨] .. ا.هـ .

لكنّ ابن عبد البرّ فَسَّر كلامَ البخاريّ بأنّه تضعيف لِلرواية ؛ قال بعد ذِكْرِه لِلحديث : فيه نظر ؛ ضَعَّف البخاريّ إسنادَه[١٣٩] .. ا.هـ .

والذي أراه أقربَ إلى الصواب : ما ذكره ابنُ عبد البَرّ ؛ فإنّ البخاري – رغم إيراده لِعمرو في " الضعفاء "[١٤٠] – إنّما أراد ضَعفَ الرواية لا الراوي ، كمَا أنّه لم يُرِدْ تشكيكاً في صحبته ؛ فلو شكّ في صحبته لَمَا قال :" رأى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم " ولَذَكره بصيغة فيها الشك في صحبته ؛ كقوله في عِباد :" يقال : له صحبة "[١٤١] ، وقوله في مالك بن أوس بن الحدثان :" وقَالَ بعضهم : لَهُ صُحبَةٌ ، ولم يصحّ "[١٤٢] ، أو بتغليب نفي الصحبة : كقوله في زهير بن عثمان الثقفي: ولا يُعرَف له صحبة[١٤٣] .

٢– قال البخاريّ : عَبد اللهِ بْنُ ظَالِمٍ ، عَنْ سَعِيد بْنِ زَيد ، عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم {عَشرَةٌ في الجَنَّة ...} .. قَاله عُبَيد بْن سَعِيد ، عَنْ سُفيان ، عَنْ مَنصُور ، عَنْ هِلاَل بْن يِساف ، عَنْ عَبد اللهِ بْنِ ظَالِمٍ التَّمِيميّ ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنِ زَيد ، عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَقَالَ مُسَدَّد : عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ حُصَين مِثْله ، وَلَمْ يَقُلِ : التَّمِيميّ .

وَقَالَ أَبو الأَحوَص: عَنْ مَنصُور ، عَنْ هِلاَل ، عَنْ سَعِيد ، عَنِ النَّبيّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم .

وَزَادَ بعضُهم : ابْنَ حَيّان فيهِ .

وَلَمْ يَصِحَّ .

وَلَيْسَ لَهُ حَدِيثٌ إلا هَذَا ، و{بِحَسبِ أَصحابِي القَتل} .

رَوَى عَنه عَبد الْمَلِكِ بْنُ مَيسَرَة[١٤٤] .. ا.هـ .

قول البخاري :" لم يصحّ " يحتمل ثلاثةَ أمور :

الأول: رواية عبد الله بن ظالم عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم {عشرة في الجنة ...} – لاضطراب سنده – كَمَا ذكر العقيليّ وابن عديّ[١٤٥] .

الثاني: زيادة بعضهم ابنَ حيان فيه كما قد يُفْهَم مِن السياق .

الثالث: تضعيف عبد الله بن ظالم كما ذهب إليه ابن حجر في " التقريب " ؛ قال : صدوق ، لَيَّنَه البخاريّ[١٤٦] .

وأرى أنّ الأَوْلى بالصواب تضعيف الرواية كما ذهب إليه العقيليّ وابن عديّ ، وأمَّا عبد اللَّه بن ظالم فقد ذكره ابن حبان والعجلي وابن خلفون في " الثقات "[١٤٧] .

٣– قال البخاريّ : إِبْرَاهِيم بْن مُحَمد الثَّقَفيّ ، عَنْ يونس بْن عُبَيد ..

قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ : حدَّثنا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخبرني سَعِيدٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمد الثَّقَفي ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبي هِشَامٍ ، عَنْ أُمِّه ، عَنْ عائشةَ ، عَن النبيِّ – صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم – قَالَ {مَن ذَكَرَ مُصِيبَتَهُ – وإِن قَدِمَ عَهدُها – فَيَسترَجِعُ إِلاَّ أَعطاهُ اللَّهُ – عَزَّ وجَلَّ – مِثلَ يَومِ أُصِيبَ} .

قَالَ أَبو عَبد اللهِ : وَهِشَامٌ هَذَا أَبو الْمِقْدَامِ .

لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ .

وَقَالَ لِي حَسَنُ بْنُ عَبد الْعَزِيزِ : حدَّثنا عَبد اللهِ بْن يَحْيَى قَالَ : حدَّثنا سَعِيدُ بْنُ أَبي أَيوب : حَدَّثني مُحَمد بْنُ إِبْرَاهِيمَ الثَّقَفيّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبي هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَن النبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم[١٤٨] .. ا.هـ .

قول البخاريّ :" لم يصحّ حديثُه " اختُلِف فيه :

– فقيل : يريد إبراهيم بن محمد ، وإلى هذا ذهب العقيليّ وابن عديّ والذهبي[١٤٩] .

– وقيل : يريد هشام بن أبي هشام ، وإلى هذا ذهب البيهقيّ وابن حجر[١٥٠] ..

قال ابن حجر : فالضمير يعود إلى هشام لا إلى إبراهيم كما يُفهَم مِن كلام المصنف ، والله أعلم .. ا.هـ .

وأرى أنّ الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه البيهقيّ وابن حجر مِن أنّ مراد البخاريّ بقوله :" لم يصحّ حديثُه " هو هشام في حديث الاسترجاع ..

ويؤيد ذلك أنّ البخاريّ قال في ترجمة هشام :" ضعيف " ، وقال في " الأوسط " : يتكلمون فيه[١٥١] .

٤- قال البخاريّ : عامر بن هُنَيّ ، عن مُحَمَّد بن الحَنَفية ..

قَالَ هارون بْن المُغيرة : عَنْ عَلِيّ بْن عَبد الأَعلى ، عَنْ أَبيه ، عَنْ عامر .

لا يصحّ[١٥٢] .. ا.هـ .

وأورده في " الضعفاء "[١٥٣] بنفس كلامه هنا .

قال العقيليّ : وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ : حَدَّثَنَا زَهْدَمُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ : حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ السَّلَمِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ هُنَيٍّ ، عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ : أُتِيَ عَلِيٌّ بِغُلَامٍ قَدْ سَرَقَ بَيْضَةً مِنْ حَدِيدٍ ، فَشَكَّ فِي احْتِلَامِهِ فَقَطَعَ بُطُونَ أَنَامِلِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ : إِنْ عُدْتَ لَأَقْطَعَنَّكَ[١٥٤] .. ا.هـ .

قال ابن أبي حاتم : سألتُ أبي عن عبد الأعلى الثعلبي فقال :" ليس بقويّ ؛ يروي عن محمد بن عليّ ابن الحنفية ، يقال إنه وقع إليه صحيفة لرجل يقال له " عامر بن هُنَيّ " كان يروى عن ابن الحنفية " ، فقلتُ له :" فما يروى عن ابن الحنفية عن عليّ رضي الله عنه ؟ " قال :" شبه ريح لم يصححها " ، قلتُ له :" لِمَ ؟ " قال : وقع إليه كتاب الحارث الأعور[١٥٥] .. ا.هـ .

وعلى هذا فإنّ قول البخاريّ :" لا يصحّ " يحتمل أنه قصد به روايةً واحدةً كما ذهب إليه العقيليّ ، أو جميعَ مروياته عن ابن الحنفية كما ذكر أبو حاتم ، وأرى ترجيح ما ذهب إليه العقيليّ ، والله تعالى أعلم .

٥- قال البخاريّ : حُسَين ، أَبو المنذر ، عَنِ الرَّقاشيّ ، سَمِعَ منه مُعتَمِر ، ولم تصحّ روايته[١٥٦] .. ا.هـ ..

قال العقيليّ : وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ أَبُو الْمُنْذِرِ ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم {كَادَ الْحَسَدُ أَنْ يَغْلِبَ الْقَدَرَ ، وَكَادَتِ الْفَاقَةُ أَنْ تَكُونَ كُفْرًا} ، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ تُقَارِبُه[١٥٧] .. ا.هـ .

أقول : حسين قال فيه ابن عديّ :" مجهول " ، وذكره ابن حبان في ثقاته[١٥٨] ؛ فلعلّ عدم صحة روايته لأجل يزيد الرقاشي ؛ فقد قال البخاريّ في ترجمته : كان شعبة يتكلم فيه[١٥٩] .. ا.هـ .

وعلى هذا فإنّ قول البخاريّ :" ولم تصحّ روايتُه " يريد به حديثاً واحداً كمَا ذكره العقيليّ ، ويحتمل – أيضاً – تضعيفه لِحسين أو لِمَن روى عنه حسين .

هذه بعض الأمثلة التي أوردها الإمام البخاري ، وهي محتملة لأكثر مِن راوٍ أو معنى ، والتي تحتاج إلى بذل الجهد لِمعرفة مراد الإمام البخاريّ منها ، والله تعالى أعلى وأعلم .

الخاتمة

الحمد لِلَّه الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المخصوص بعليّ الدرجات ، وعلى آله وصحبه ؛ صلاةً وسلاماً تحسن لنا بهما الخاتمات ..

أمَّا بَعْدُ .. فقد كانت هذه دراسةً تأصيليّةً لدلالة نفي الصحة عند الإمام البخاري – رحمه الله تعالى – مِنْ خلال كتابه " التاريخ الكبير " .

وهذه أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها مِنْ خلال هذه الدراسة :

١– نفي الصحة عند الإمام البخاريّ ورد بدلالات كثيرة ؛ يُفْهَم بعضها مِن موازنة السياقات والقرائن ، وبعضها الآخَر مِن كلام الإمام البخاريّ مباشرةً أو في موضع أو في كتاب آخَر ، أو مِن اجتهادات علماء الحديث الذين نسجوا على منواله : كالعقيليّ وابن عديّ وابن أبي حاتم .

٢– جاء نفي الصحة عند الإمام البخاريّ بصيغ مختلفة ومتنوعة ، سواء كان بأداة النفي " لا " أو بأداة النفي " لم " ، **والتي منها** : لم يصحّ – لم يصحّ حديثه – لا يصحّ حديثه – لم يصحّ الحديث – لم يصحّ إسناده – لم يصحّ إسناد حديثه – لا يصحّ فلان – لا يصحّ كذا – هذا لا يصحّ – لم يصحّ هذا – لا أُراه يصحّ – لم يصحّ فيه – لم يصحّ في كذا – لم يصحّ عنه – لم يصحّ عن فلان .

٣– تعلق نفي الصحة عند الإمام البخاري بالرواية في الكثير مِن إيراداته ، **ومِن ذلك** : ما أورده البخاريّ مِن نفي لِلصحة خاصّ بأحد الصحابة رضي الله عنهم ، وما فَسَّره البخاريّ بنفسه بخصوص رواية بعينها لِضعف في الإسناد أو انقطاع فيه ، أو لِمعارَضته ما هو أقوى منه إسناداً أو متناً ، وما أَوْرَدَه – في أغلبه – بصيغ معيَّنة ؛ مثل : لم يصحّ الحديث ، هذا لا يصحّ ، لا يصحّ هذا ، لم يصحّ فيه ، مرسل ولا يصحّ ، لا يصحّ مرسل ، لا يصحّ عن فلان ، لم يصحّ إسناده ، لم يصحّ في كذا .

وتعلق البعض الآخَر بالراوي ، **ومِن ذلك:** ما تعلَّق باسْم أو كنية أو نسب الراوي، وما تعلَّق بتضعيف أو جرح الراوي المترجم له، أو أحد شيوخه ، أو أحد تلاميذه الرواة عنه، وما تعلَّق بتضعيف أو جرح راوٍ ليس هو بالراوي المترجم له ولا شيخه ولا الراوي عنه .

وبقي قسم ثالث مختلَف فيه لاحتماله لأكثر مِن راوٍ أو معنى .

٤- أغلب ما ورد مِن نفي الصحة يدلّ على قلة الروايات التي رواها الراوي المترجَم له ، أو قلة الرواة عنه ، أو انفراد راوٍ ضعيف بالرواية عنه ، أو راويته عن ضعيف ، وأنّ المراد في الكثير منها رواية بعينها عن راوٍ بعينه ، وقد يَكون الحمل في ذلك على غير الراوي المترجَم له ، وهو ما يَحتاج إلى دراسة وتأنٍّ حتى نَفهم مرادَ الإمام البخاريّ مِن نفي الصحة سواء أكان جرحاً أم تعديلاً لِلراوي المترجَم له أو غيرِه مِن الرواة أم نفياً لِصحة رواية بعينها لأسباب تتعلق بأمور أخرى : كالانقطاع أو الإرسال أو المعارَضة لِرواية أقوى ... إلخ .

٥- كتاب الإمام البخاري " التاريخ الكبير " يحتاج إلى مزيد مِن الدراسات التي تسبر أغوارَه وتفتح مغالقَه وتحلّ رموزَه .

واللَّه تعالى مِنْ وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

والحمد لِلَّه في بدء ومختتم، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش:

(١) قال الخطيب البغداديّ رحمه الله تعالى: ... ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها مِن معادنها والنظر في طرقها لبطلَت الشريعة وتعطلت أحكامها؛ إذ كانت مستخرجةً مِن الآثار المحفوظة، ومستفادةً مِن السنن المنقولة . ا.هـ .. الكفاية في علم الرواية /٥ .

(٢) قال عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى : الإسناد مِن الدين ، ولولا الإسناد لَقال مَنْ شاء ما شاء .. رواه مسلم في صحيحه : باب في أنّ الإسناد مِن الدين ١٥/١ .

(٣) قال الخليل بن أحمد الفراهيدي : و" لا " بِمَعْنى " لم " ؛ قَول الله تبَارك وَتَعَالَى {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى} [القيامة : ٣١] أَيْ لم يُصَدِّق وَلم يُصَلِّ ، وَقَالَ الشَّاعِر :

لَاهُم إِن الْحَارِث بن جبلة * رَبًّا على وَالِده وخذله**

وَكَانَ فِي جِيرَانه لَا عهد لَهُ * وأيّ شَيْء سيئ لَا فعله**

أَيْ لم يَفْعَله .. ا.هـ .. الجمل في النحو /٣٢١

وقد استخدم الإمام البخاريّ النفيَ بالأداتين في كلامه على نفس الراوي ، ومِن ذلك :

١- قال في ترجمة عبد الله الهمدانيّ في التاريخ الكبير ٢٢٣/٥ برقم (٧٣٠) :" لا يصحّ حديثُه " ، وقال في الضعفاء /٨١ برقم (٢٠٤) : ولم يصحّ حديثه .

٢- قال في ترجمة عبد الرحمن بن حَرمَلة في التاريخ الكبير ٢٧٠/٥ برقم (٨٧٤) : لم يصحّ حديثُه " ، وقال في الضعفاء /٨٣ برقم (٢١١) : لا يصحّ حديثه .

كما أنّه لوحظ تساهل كثير مِن المحدِّثين في نقل صيغ نفي الصحة التي قالها البخاريّ بشيء مِن التصرف - ربما غير المقصود - مما قد يؤثِّر - في بعض تلك النقولات - على توجيه مراد البخاريّ إلى حيث لم يُرِدْ رحمه الله تعالى ، وهو ما سوف نرى بعضه في ثنايا هذا البحث .

(٤) مثال ذلك : قال البخاري في التاريخ الكبير ٢٢٤/٤ برقم (٢٥٨٩) : شُعَيب بْن حَيّان ، سَمِعَ أبا أُمية ، عَنْ مُحَمد بْن مُعَيقِيب ، رَوَى عَنه خَليفة بْن خَيّاط، أَبُو أُميَّة لم يصحّ حديثُه .. ا.هـ .

ولكنّ العقيلي في الضعفاء الكبير ١٨٣/٢ برقم (٧٠٤) والذهبي في ديوان الضعفاء /١٨٧ برقم (١٨٨٤) نقلا عن البخاريّ قوله في شعيب : لم يصحّ حديثه !!

[٥] سيأتي الكلام على ذلك في التمهيد : المطلب المتعلق بالتعريف بكتاب التاريخ الكبير .

[٦] يُنْظَر صفحة ٢٩٨ وصفحة ٣٤٧ وصفحة ٣٥٢ من الرسالة المذكورة .

[٧] يُنْظَر : سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٩١/١٢ – ٤٣٦ برقم (١٧١) .

[٨] يُنْظَر : تاريخ دمشق لابن عساكر ٦٤/٥٢ .

[٩] يُنْظَر : تاريخ دمشق لابن عساكر ٨١/٥٢ .

[١٠] يُنْظَر : حياة البخاري لِلقاسمي /١٥ .

[١١] يُنْظَر : سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٩٤/١٢ – ٣٩٨ برقم (١٧١) .

[١٢] يُنْظَر : تاريخ دمشق لابن عساكر ٨١/٥٢ .

[١٣] يُنْظَر : تهذيب الكمال لِلمزي ٤٣١/٢٤ برقم (٥٠٥٩) .

[١٤] يُنْظَر ترجمته – رحمه الله تعالى – في : سير أعلام النبلاء لِلذهبي ٣٩١/١٢ – ٤٧١ برقم (١٧١) ، وتهذيب الكمال لِلمزي ٤٣٠/٢٤ – ٤٦٨ برقم (٥٠٥٩) ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٥٠/٥٢ – ٩٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٦٧/١ – ٧٦ برقم (٣) ، وأعيان العصر وأعوان النصر لِلصفدي ٣٣٧/٤ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٤٧/٩ – ٥٥ برقم (٥٣) ، وتحفة الإخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين الدمشقي ، وطبقات الحفّاظ لِلسيوطي /٢٥٢ ، ٢٥٣ برقم (٥٦٠) ، وطبقات المفسرين لِلداوودي ١٠٤/٢ – ١٠٨ برقم (٤٦٣) ، وحياة البخاري لِلقاسمي ، والأعلام لِلزركلي ٣٤/٦ .

(١٥) يُنْظَر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/٢ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٧٥/٥٢ .

[١٦] يُنْظَر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٧/٢ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٧٥/٥٢ .

[١٧] الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١٥٥/١ .

[١٨] الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١٥٥/١ .

[١٩] آثار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المُعَلّمِيّ اليَماني ١٩١/٢٥ .

[٢٠] يراجَع في ذلك على سبيل المثال في هذا المبحث : المثال الأول الخاصّ بسليك – رضي الله عنه – فيما حكم عليه البخاريّ بصيغة " ولا يصحّ عن فلان " ، وذلك في صيغ نفي الصحة التي تتعلق – في أغلبها – بالرواية .

(٢١) التاريخ الكبير ١٩٤/٤ برقم (٢٤٦٥) .

(٢٢) يُنْظَر : الضعفاء الصغير /٧٣ برقم (١٦١) .

(٢٣) هو نفسه سلامة بن قيصر .. يراجع في ذلك لسان الميزان لابن حجر ٥٩/٣ برقم (٢٢٤) .

(٢٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢٣/٤ برقم (٧٧١) .

(٢٥) يُنْظَر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١١٥/٣ برقم (٣٣٥٧) .

(٢٦) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٣/٤ برقم (٧٠٣) .

(٢٧) في التاريخ الأوسط ١٥١/١ برقم (٦٨٤) قال :" ولا يصحّ فيه عن قيس " ، ولعلّ الصواب عبارة التاريخ الكبير .

(٢٨) في التاريخ الأوسط ١٥٣/١ برقم (٦٨٥) قال : ولا يصحّ فيه أبو هريرة .

(٢٩) التاريخ الكبير ٣٦٥/٤ ، ٣٦٦ برقم (٣١٦٧) .

(٣٠) يُنْظَر : علل الحديث لابن أبي حاتم ٥٧٢/٥ ، ٥٧٣ برقم (٢١٨٦) ، وعلل الدارقطني ٢٩٩/٩ برقم (١٧٧٦) .

(٣١) يُنْظَر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٧٧٤/٢ برقم (١٢٩٤) .

(٣٢) التاريخ الكبير ٥١٣/٦ برقم (٣١٦١) .

(٣٣) أي ابن عمر كما في لسان الميزان ٩٨/٤ برقم (١٩٥) .

(٣٤) التاريخ الكبير ٣٧٩/٥ برقم (١٢١٠) .

(٣٥) قال الذهبي في ميزان الاعتدال ١١٦/٥ برقم (٢٦٣٢) : ضَعَّفوه ، وتركه النسائي .. ا.هـ ..

ولعلّ مراد البخاريّ بقوله :" ولا يصحّ حديثه " ما رواه إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ عبيد اللهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ {بَيْنَا أَنَا فِي مَنَامِي أُتِيتُ الْمَلَائِكَةُ فَحَمَلَتْ عَمُودَ الْكِتَابِ مِنْ تَحْتِ وِسَادَتِي فَعَمَدَتْ بِهِ إِلَى الشَّامِ .. أَلَا فَالْإِيمَانُ حَيْثُ تَقَعُ الْفِتَنُ بِالشَّام} ..

رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٩/٣١٠ برقم (١٧٧٧٥) .

(٣٦) التاريخ الكبير ٣/٣٦١ برقم (١٢٢٥) .

(٣٧) التاريخ الكبير ٤/٦٧ برقم (١٩٨٥) .

(٣٨) التاريخ الكبير ٦/٣٠١ برقم (٢٤٦٨) .

(٣٩) التاريخ الكبير ١/٢٤٩ برقم (٧٩٤) . ويُنْظَر : الضعفاء الكبير لِلعقيليّ ٣/٢٥٤ برقم (١٢٥٨) .

(٤٠) العلل الكبير /١٧١ برقم (٢٩٨) .

(٤١) التاريخ الكبير ٦/٢٣ برقم (١٥٦٦) .

(٤٢) قرية باليمن .. يُنْظَر : مجموع بلدان اليمن وقبائلها لِلحجري اليماني ٢/٧٧٦ .

(٤٣) التاريخ الكبير ٥/٨٨ برقم (٢٤٣) .

(٤٤) يُنْظَر : التاريخ الأوسط ٢/٦٥ برقم (١٨١٧) .

(٤٥) قال ابن عديّ في الكامل ٦/٥٠٥ برقم (١٤٢٧) :" وعبد العزيز هذا غير معروف ، ولاَ أعرف لَهُ إلاَّ شيئاً يسيراً " ، وذكره ابن حبان في ثقاته ٧/١١٥ برقم (٩٢٤٨) .

(٤٦) التاريخ الكبير ٥/٢٣٤ برقم (٧٧٠) .

(٤٧) أورد له البخاري ترجمة في التاريخ الكبير ٣٨٥/٧ برقم (١٦٧٢) وقال :" لا يصحّ حديثه " ، وفي الضعفاء الصغير /١٢٨ برقم (٣٧٢) وقال : لم يصحّ !!

(٤٨) القراءة خلف الإمام /١٢ ، ١٣ ، ويُنْظَر : الضعفاء الكبير لِلعقيلي ٣١٦/٢ برقم (٩٠٢) .

(٤٩) التاريخ الكبير ٤٠٨/٦ برقم (٢٨٠٥) .

(٥٠) الوسق: ما قَدْره ستّون صاعاً مِن تمْر أو نحْوه ، أو ما يساوي ١٣٠ كيلو جراماً ، والخمسة أوسق تُساوِي ٦٥٣ كيلو جراما .. يُراجَع : الفقه الإسلاميّ وأدلّته لِلزحيلي ١٨٩٠/٣ .

(٥١) التاريخ الكبير ٢٢٣/١ برقم (٧٠٠) .

(٥٢) ذكر ذلك العقيلي عن الإمام أحمد .. يُنْظَر : الضعفاء الكبير ١٣٤/٤ برقم (١٦٩٢) .

(٥٣) التاريخ الكبير ٢٧٣/٢ برقم (٢٤٣٩) .

(٥٤) يُنْظَر : صحيح البخاري : كتاب الجنائز : باب فضل اتباع الجنائز ٨٧/٢ برقمَيْ (١٣٢٣ ، ١٣٢٤) .

(٥٥) التاريخ الكبير ٤١٧/٣ برقم (١٣٨٥) .

(٥٦) يُنْظَر : الضعفاء الكبير ٩٠/٢ برقم (٥٤٦) .

(٥٧) الكامل في ضعفاء الرجال ١٩٣/٤ برقم (٧٢٠) .

(٥٨) التاريخ الكبير ٣٤/٥ برقم (٦٠) .

(٥٩) التاريخ الكبير ٢٧٩/٤ برقم (٢٨٠٣) .

(٦٠) الضعفاء الكبير ٢٠١/٢ برقم (٧٢٧) .

(٦١) فتح الباري ١١٨/١٢ .

(٦٢) أورده البخاريّ في الضعفاء /٦٣ برقم (١٢٣) وقال : في حديثه المناكير .

(٦٣) التاريخ الكبير ٤٩٤/٦ برقم (٣٠٩٢) .

(٦٤) أي المقارِن المكافئ له في الشجاعة والحرب .. يُنْظَر : تحفة الأحوذي ٢٩/١٠ .

(٦٥) سنن الترمذي ٥٧٠/٥ برقم (٣٥٨٠) .

(٦٦) يُنْظَر : ميزان الاعتدال للذهبي ٨٣/٣ برقم (٥٦٧٩) .

(٦٧) التاريخ الكبير ٣٠٠/٢ برقم (٢٥٤٠) .

(٦٨) الهداية في تخريج أحاديث البداية ١٦/٣ برقم (٣١١) .

(٦٩) يُنْظَر : تهذيب الكمال للمزي ٢٩٠/٦ برقم (١٢٦١) .

(٧٠) التاريخ الكبير ١٨٣/٦ برقم (٢١١٤) .

(٧١) يُنْظَر : التاريخ الكبير ٦٧/٢ برقم (١٧١٠) .

(٧٢) التاريخ الكبير ٣٠٢/١ برقم (٩٥٨) .

(٧٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٥١٤/٤ .

(٧٤) تهذيب التهذيب ١٣٧/١ برقم (٢٤٣) .

(٧٥) إكمال تهذيب الكمال ٢٣٦/١ ، ٢٣٧ برقم (٢٣٩) .

(٧٦) يُنْظَر : صحيح مسلم : كتاب الحجّ : باب فضل الصلاة بمسجدَي مكة والمدينة ١٠١٤/٢ برقم (١٣٩٦) .

(٧٧) شرح صحيح مسلم ١٦٦/٩ .

(٧٨) التاريخ الكبير ١٩٦/٥ برقم (٦١٨) .

(٧٩) يُنْظَر : علل الحديث لابن أبي حاتم ١٧٨/٤ – ١٨٠ برقم (١٣٤٧) .

(٨٠) التاريخ الكبير ٢٦٠/١ برقم (٨٢٩) ، ويُنْظَر : التاريخ الأوسط لِلبخاري ٦٣/٢ برقم (١٨٠٦) ، وقال : مرسل لا يصحّ .

(٨١) يُنْظَر : الضعفاء الكبير لِلعقيلي ١٤٧/٤ برقم (١٧١٤) .

(٨٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٨/٧ .

(٨٣) التاريخ الكبير ٢٠٢/٤ برقم (٢٤٩٨) .

(٨٤) يُنْظَر : لسان الميزان ١٢٨/٣ برقم (٤٤٥) .

(٨٥) التاريخ الكبير ٢٠٦/٤ برقم (٢٥١٣) .

(٨٦) يُنْظَر : القراءة خلف الإمام /٤٢ برقم (١٠٢) .

(٨٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٤٨/٤ برقم (٨٧٨) .

(٨٨) يقصد أبا المليح عامر – أو زيد – بن أسامة .

(٨٩) بلدة على شاطئ نهر دجلة في زاوية الخليج الذي يدخل إلى البصرة ، وهي الآن مِن البصرة .. يُنْظَر : معجم البلدان لِياقوت الحموي ٧٧/١ ، والنسبة إلى المواضع والبلدان لجمال الدين بامخرمة /١٢ .

(٩٠) التاريخ الكبير ٤٤٩/٦ برقم (٢٩٥٥) .

(٩١) يُنْظَر : تهذيب الكمال للمزي ٣٢٥/٣٤ ، ٣٢٦ برقم (٧٦٥٤) ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢٤٨/١٢ ، ٢٤٩ برقم (١١٤١) .

(٩٢) التاريخ الكبير ٣٥٨/٦ برقم (٢٦٢٨) .

(٩٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦٤/١ ، ٦٥ ، وعنه الخطيب البغداديّ في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٤٢/٢ برقم (١١٢٨) .

(٩٤) قال ابن حجر في تقريب التهذيب /١٧٨ برقم (١٥٠٠) : فقيه صدوق ، له أوهام ، مِن الخامسة ، ورُمِي بالإرجاء .

(٩٥) التاريخ الكبير ٣٥٨/٦ برقم (٢٦٢٨) .

(٩٦) يُنْظَر : الضعفاء الكبير لِلعقيلي ٤٨٤/٣ برقم (١٥٤٣) .

(٩٧) التاريخ الكبير ١٥٥/١ برقم (٤٦٠) .

(٩٨) تاريخ بغداد ١٠٨/٣ برقم (١١٠٤) .

(٩٩) قال البخاري في التاريخ الأوسط ٨١/٢ برقم (١٨٧٥) : لا يكاد يتابَع في حديثه .

(١٠٠) يُنْظَر : التاريخ الأوسط ٨١/٢ ، ٨٢ بأرقام (١٨٧٦ – ١٨٧٨) .

(١٠١) أودّ التنويه إلى أنّني لم أهتدِ إلى صيغة واحدة بمفردها تدلّ دلالةً قاطعةً – أو يدلّ أغلبها – على تضعيف أو جرح الراوي ، على عكس الصيغ التي أوردتُهَا في المبحث الأول في تضعيف الرواية .

(١٠٢) التاريخ الكبير ١٥٣/٢ برقم (٢٠٢٢) .

(١٠٣) التاريخ الكبير ٢٦٣/٣ برقم (٩٠٢) .

(١٠٤) التاريخ الكبير ١٢/٤ برقم (١٨٠٠) .

(١٠٥) ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ٢٤/٤ برقم (١٨٣٩) .

(١٠٦) التاريخ الكبير ٦٧/٨ برقم (٢١٨٣) .

(١٠٧) التاريخ الأوسط ٢٢٨/١ برقم (١٠٩٠) .

(١٠٨) التاريخ الكبير ٣٥٦/٨ برقم (٣٣١٦) .

(١٠٩) التاريخ الكبير ٤٤٦/٥ برقم (١٤٥١) .

(١١٠) يُنْظَر : صحيح البخاري ١٤٠/٧ برقم (٥٧٨٠) ، ويُنْظَر أيضاً : رجال صحيح البخاري لِلكلاباذي ٤٩٨/٢ برقم (٧٦٥) .

(١١١) التاريخ الكبير ٢٩٢/٦ برقم (٢٤٣٩) .

(١١٢) التاريخ الأوسط ٢٩٢/٢ برقم (٢٦٥٢) .

(١١٣) التاريخ الكبير ٩٦/١ برقم (٢٦٣) .

(١١٤) التاريخ الكبير ٦٦/١ برقم (١٥١) .

(١١٥) يُنْظَر : ميزان الاعتدال للذهبي ٥١٣/٣ برقم (٧٣٧٩) ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ١١٨/٩ برقم (١٦٢) .

(١١٦) يُنْظَر : المجروحين ٢٩٦/١٥ برقم (٩٧٦) .

(١١٧) التاريخ الكبير ٥٦/٤ برقم (١٩٤٩) .

(١١٨) الضعفاء الصغير /٧٩ برقم (١٩٠) ، ويُنْظَر : التاريخ الكبير ١٠٥/٥ برقم (٣٠٧) .

(١١٩) روى له الحاكم في المستدرك ٦٨٩/١ برقم (١٨٧٦) عن أبيه مِن غير واسطة أخيه .

(١٢٠) يُنْظَر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٥/٤ برقم (٣٧١) .

(١٢١) هو ابن عمر رضي الله عنهما .. يُنْظَر : سنن الترمذي ٣٥٥/٤ برقم (١٩٨٦) .

(١٢٢) التاريخ الكبير ١٠٥/٦ برقم (١٨٥٠) .

(١٢٣) يُنْظَر : التاريخ الكبير ٢٤٥/٦ برقم (٢٢٩٥) .

(١٢٤) التاريخ الكبير ٤٥٨/١ برقم (١٤٦٥) .

(١٢٥) يُنْظَر : التاريخ الكبير ١٩٩/٣ برقم (٦٧٩) .

(١٢٦) التاريخ الكبير ٣٢٦/٢ برقم (٢٦٣٧) .

(١٢٧) يُنْظَر : التاريخ الكبير ٢٢٨/٢ برقم (٢٢٨٩) ، والتاريخ الأوسط ١٠٧/٢ برقم (١٩٦٥) .

(١٢٨) التاريخ الكبير ٢٨٥/٤ برقم (٢٨٢٨) .

(١٢٩) يُنْظَر : الضعفاء الصغير /٢٦ برقم (٢١) ، والتاريخ الكبير ٣٩٦/١ برقم (١٢٦٠) .

(١٣٠) يُنْظَر : التاريخ الكبير ٢٨٥/٤ برقم (٢٨٢٨) .

(١٣١) التاريخ الكبير ٩٤/٥ برقم (٢٦٣) .

(١٣٢) التاريخ الكبير ٢٠٠/١ برقم (٦١٨) .

(١٣٣) الضعفاء الصغير /٨٤ برقم (٢١٤) ، ويُنْظَر : التاريخ الكبير ٢٨٤/٥ برقم (٩٢٢) .

(١٣٤) يُنْظَر : التاريخ الأوسط ٢٢٩/٢ برقم (٢٤٠٧) .

(١٣٥) التاريخ الكبير ٣١٢/٦ برقم (٢٤٩٥) .

(١٣٦) يُنْظَر : الضعفاء الصغير /١٠٠ برقم (٢٦٨) .

(١٣٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٤٣/٦ برقم (١٣٠٣) .

(١٣٨) يُنْظَر : مسند الإمام أحمد ٣٩٨/٣١ برقم (١٩٠٥٢) .

(١٣٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١١٩١/٣ برقم (١٩٣٢) .

(١٤٠) قال العلاّمة المعلمي في تعليقه على الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢/٣ حاشية (٢) : والبخاري ربما يذكر في كتاب الضعفاء بعضَ الصحابة الذين رُوي عنهم شيء لم يصحّ ,

ومقصوده بذلك ضعف المَرْويّ لا الصحابي .

(١٤١) التاريخ الكبير ٣٠/٦ برقم (١٥٨٩) .

(١٤٢) التاريخ الكبير ٣٠٥/٧ برقم (١٢٩٦) ، ومالك بن أوس مِن رجال صحيح البخاري الذين روى لهم في الأصول كما في ١٤٧/٦ برقم (٤٨٨٥) ، وبالتالي فإنّ قوله :" ولم يصحّ ليس مِن المقبول فهمُه على أنّه مِن باب الجرح أو التضعيف ، فلم يبقَ إلاَّ أنْ نفهمه على أنه متعلق بقول بعضهم : له صحبة .

(١٤٣) التاريخ الكبير ٤٢٥/٣ برقم (١٤١٢) .

(١٤٤) التاريخ الكبير ١٢٤/٥ برقم (٣٦٧) .

(١٤٥) يُنْظَر : الضعفاء الكبير ٢٦٧/٢ برقم (٨٢٧) ، والكامل في ضعفاء الرجال ٣٧٠/٥ برقم (١٠٣٥) .

(١٤٦) يُنْظَر : تقريب التهذيب لابن حجر /٣٠٨ برقم (٣٤٠٠) .

(١٤٧) يُنْظَر : ثقات ابن حبان ١٨/٥ برقم (٣٦٢٢) ، وثقات العجلي /٢٦٢ برقم (٨٢٦) ، وإكمال تهذيب الكمال لِمغلطاي ٤١٦/٧ برقم (٣٠٠٨) .

(١٤٨) التاريخ الكبير ٣٢١/١ برقم (١٠٠٧) .

(١٤٩) يُنْظَر : الضعفاء الكبير للعقيلي ٦٤/١ برقم (٦٠) ، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عديّ ٤٣٢/١ برقم (١٠٤) ، وميزان الاعتدال للذهبي ٦٢/١ برقم (١٩٤) .

(١٥٠) يُنْظَر : شعب الإيمان لِلبيهقي ١٨٢/١٢ برقم (٩٢٤٦) ، ولسان الميزان لابن حجر ١٠٢/١ برقم (٢٩٩) .

(١٥١) يُنْظَر : التاريخ الكبير ١٩٩/٨ برقم (٢٧٠٢) ، والتاريخ الأوسط ١٨٠/٢ برقم (٢٢٢١) .

(١٥٢) التاريخ الكبير ٤٥٦/٦ برقم (٢٩٧٦) .

(١٥٣) يُنْظَر : الضعفاء الصغير /١٠٦ برقم (٢٨٨) .

(١٥٤) يُنْظَر : الضعفاء الصغير ٣٠٧/٣ برقم (١٣١٩) .

(١٥٥) الجرح والتعديل ٢٦/٦ برقم (١٣٤) .

(١٥٦) التاريخ الكبير ٣٩٠/٢ برقم (٢٨٨٠) .

(١٥٧) الضعفاء الكبير ٢٥٤/١ برقم (٣٠٧) .

(١٥٨) يُنْظَر : الكامل في ضعفاء الرجال لابن عديّ ٢٢٤/٣ برقم (٤٨٦) ، والثقات لابن حبان ٢٠٨/٦ برقم (٧٤٠١) .

(١٥٩) يُنْظَر : التاريخ الكبير ٣٢٠/٨ برقم (٣١٦٦) .

ثبت المصادر والمراجع

١- آثَار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المُعَلّمِيّ اليَماني (المتوفى : ١٣٦٨هـ) – اعتنى به مجموعة من الباحثين – دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة – الطبعة الأولى ، ١٤٣٤ هـ .

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد ابن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى : ٤٤٦هـ) – تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس – مكتبة الرشد ، الرياض – الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .

٣- الأعلام لِلزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي (المتوفى : ١٣٩٦هـ) – دار العِلْم لِلملايين ، بيروت – الطبعة الخامسة عشر ، ٢٠٠٢ م .

٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (المتوفى : ٤٦٣ هـ) – تحقيق عليّ محمد البجاوي – دار الجيل ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٥- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى : ٨٥٢ هـ) – تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود & على محمد معوض – دار الكتب العلمية ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ .

٦- أعيان العصر وأعوان النصر لِلصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (المتوفى : ٧٦٤هـ) – تحقيق : د. علي أبو زيد وآخَرين – دار الفكر المعاصر ، بيروت & دار الفكر ، دمشق – الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

٧- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي (المتوفى : ٧٦٢ هـ) – تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد & أبي محمد أسامة بن إبراهيم – الفاروق الحديثة لِلطباعة

والنشر ، مصر – الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .

٨- إكمال المعلم بفوائد مسلمِ لِلقَاضِى عِيَاض : أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (المتوفى : ٥٤٤ هـ) – تحقيق د. يحيى إسماعيل – دار الوفاء ، المنصورة – الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .

٩- التاريخ الأوسط لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى : ٢٥٦ هـ) – تحقيق محمود إبراهيم زايد – دار الوعي بحلب & مكتبة دار التراث بالقاهرة – الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .

١٠- تاريخ بغداد وذيوله لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى : ٤٦٣هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – تحقيق مصطفى عبد القادر عطا – الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ .

١١- تاريخ الثقات لِلعجلي : أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (المتوفى : ٢٦١ هـ) – دار الباز – الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م .

١٢- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بـ" ابن عساكر " (المتوفى : ٥٧١هـ) – تحقيق عمرو بن غرامة العمروي – دار الفكر – بيروت – ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م .

١٣- التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى : ٢٥٦هـ) – دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد – الدكن – الطبعة الأولى ، ١٣٦٠ هـ .

١٤- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لِلمباركفوري : أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (المتوفى: ١٣٥٣ هـ) – تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان – دار الفكر ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

١٥- تحفة الإخباري بترجمة البخاري له لابن ناصر الدين الدمشقي : شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الشافعي (المتوفى : ٨٤٢هـ) - (طُبِع مع التنقيح في صلاة التسبيح) - تحقيق : محمد بن ناصر العجمي - دار البشائر الإسلامية ، بيروت - الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م .

١٦- تقريب التهذيب لابن حجر : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢ هـ) - تحقيق محمد عوامة - دار الرشيد ، سوريا - الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٧- تهذيب الأسماء واللغات للنووي : أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى : ٦٧٦هـ) - تحقيق شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية - دار الكتب العلمية ، بيروت - الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .

١٨- تهذيب التهذيب لابن حجر : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ) - مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند - الطبعة الأولى ، ١٣٢٦ هـ .

١٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن ابن يوسف القضاعي الكلبي المزي (المتوفى : ٧٤٢هـ) - تحقيق د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة ، بيروت - الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

٢٠- الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد التميمي الدارمي البُستي (المتوفى : ٣٥٤هـ) - دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الهند - الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .

٢١- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا

السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (المتوفى : ٨٧٩هـ) – تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان – مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية ، صنعاء اليمن – الطبعة الأولى ، ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م .

٢٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت ، الخطيب البغدادي (المتوفى : ٤٦٣هـ) – تحقيق د. محمود الطحان – مكتبة المعارف ، الرياض – الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٩ م .

٢٣- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ، ابن أبي حاتم (المتوفى : ٣٢٧هـ) – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند – الطبعة الأولى ، ١٢٧١ هـ = ١٩٥٢ م .

٢٤- الجمل في النحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري (المتوفى : ١٧٠هـ) – تحقيق د. فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية ، بيروت – الطبعة الخامسة ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥ م .

٢٥- حياة البخاري لِمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن الشيخ قاسم القاسمي الدمشقي الشهير بـ" الحلاّق " (المتوفى : ١٣٣٢ هـ) – تحقيق محمود الأرناؤوط – دار النفائس ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٢٦- ديوان الضعفاء والمتروكين لِشمس الدين الذهبي : أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى : ٧٤٨هـ) – تحقيق حماد بن محمد الأنصاري – مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة – الطبعة الثانية ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .

٢٧- رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد) لِلكلاباذي : أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري (المتوفى : ٣٩٨هـ) – تحقيق عبد

الله الليثي – دار المعرفة ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
٢٨- طبقات الحفّاظ لِلسيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى : ٩١١هـ) – دار الكتب العلمية ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .
٢٩- طبقات المفسرين لِلداوودي : شمس الدين محمد بن عليّ بن أحمد المالكي (المتوفى : ٩٤٥هـ) – تحقيق لجنة من العلماء بإشراف الناشر – دار الكتب العلمية ، بيروت – الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .
٣٠- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (المتوفى : ٢٧٩هـ) – تحقيق أحمد محمد شاكر & محمد فؤاد عبد الباقي & إبراهيم عطوة عوض – مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر – الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .
٣١- سير أعلام النبلاء لِشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) – تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة ، بيروت – الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
٣٢- شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) لأبي زكريّا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى : ٦٧٦هـ) – دار إحياء التراث العربي ، بيروت – الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .
٣٣- شُعَب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ الْخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (المتوفى : ٤٥٨هـ) – تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد – مكتبة الرشد ، الرياض – الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م .
٣٤- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –

صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (المتوفى : ٢٥٦هـ) – تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ .

٣٥- (صحيح مسلم) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى : ٢٦١هـ) – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٩٥٥ م .

٣٦- الضعفاء الصغير لِلبخاريّ : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (المتوفى : ٢٥٦هـ) – تحقيق أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين – مكتبة ابن عباس ، مصر – الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٣٧- الضعفاء الكبير للعقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى المكي (المتوفى : ٣٢٢هـ) – تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي – المكتبة العلمية ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

٣٨- علل الحديث لابن أبي حاتم : أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي (المتوفى : ٣٢٧هـ) – تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد & د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي – مطابع الحميضي – الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٣٩- علل الدارقطني (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) ، الدارقطني : أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهديّ البغدادي (المتوفى : ٣٨٥ هـ) – تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي & محمد بن صالح بن محمد الدباسي – دار طيبة بالرياض & دار بن الجوزي بالدمام – الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٤٢٧ هـ .

٤٠- علل الترمذي الكبير : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة (المتوفى : ٢٧٩هـ) - تحقيق صبحي السامرائي وآخرين - عالم الكتب ، بيروت - الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .

٤١- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢ هـ) - تعليق عبد العزيز بن عبد الله بن باز - دار المعرفة ، بيروت - الطبعة الأولى ، ١٣٧٩ هـ .

٤٢- الفقه الإسلامي وأدلّته لِلدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي (المتوفى : ١٤٣٦ هـ) .. دار الفكر - دمشق - الطبعة الرابعة ، ١٤١٢ هـ .

٤٣- القراءة خلف الإمام لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (المتوفى : ٢٥٦هـ) - تحقيق فضل الرحمن الثوري - المكتبة السلفية ، القاهرة - الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عديّ الجرجاني (المتوفى : ٣٦٥هـ) - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود & عليّ محمد معوض - دار الكتب العلمية ، بيروت - الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .

٤٥- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى : ٤٦٣هـ) - تحقيق أبي عبد الله السورقي , إبراهيم حمدي المدني - المكتبة العلمية ، المدينة المنورة - ١٣٥٧ هـ .

٤٦- لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢ هـ) - تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م .

٤٧- المجروحين مِن المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبّان بن

أحمد التميمي الدارمي البُستي (المتوفى : ٣٥٤هـ) – تحقيق محمود إبراهيم زايد – دار الوعي ، حلب – الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ .

٤٨– مجموع بلدان اليمن وقبائلها لِلحجري : محمّد بن أحمد اليماني – تحقيق إسماعيل بن علي الأكرع – دار الحكمة اليمانية ، اليمن – الطبعة الأولى – بدون تاريخ .

٤٩– المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم : محمد بن عبد الله بن محمد الضبي الطهماني النيسابوري ، المعروف بـ" ابن البيع " (المتوفى : ٤٠٥ هـ) – تحقيق مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م .

٥٠– مسند الإمام أحمد : أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى : ٢٤١ هـ) – تحقيق : شعيب الأرناؤوط & عادل مرشد وآخرين – مؤسسة الرسالة ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م .

٥١– معجم البلدان لِلحموي : شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (المتوفى : ٦٢٦ هـ) – دار صادر ، بيروت – الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ م .

٥٢– المغني في الضعفاء لِشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) – تحقيق د. نور الدين عتر – دار المعارف ، حلب – الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

٥٣– ميزان الاعتدال في نقد الرجال لِشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) – تحقيق علي محمد البجاوي – دار المعرفة ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م .

٥٤– النسبة إلى المواضع والبلدان لِجمال الدين عبد الله الطيب بن عبد الله بامخرمة

الحميري (المتوفى: ٩٤٧هـ) – مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة .
٥٥- الهداية في تخريج أحاديث البداية لأبي الفيض الْغُمَارِي : أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الحسني الأزهري (المتوفى: ١٣٨٠ هـ) – تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخَرين – دار عالم الكتب ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

Imam Bukhary's Conception of "Correcting Denial"

A Comparative Study of His Book "The Large History"

Prepared by

Dr. Mohamed Kamel Mohamed Hassan

Assistant Professor

Al-Taief University

Abstract

Critics and scholars have used specialized words and expressions in their critical work. One of these words is "Correcting Denial" whose lexical meaning is not clear to Imam Al-Bukhary in particular. In addition, Al-Bukhary's method of classification of The Large History is difficult. Therefore, this study seeks to shed light on the lexical meaning of the lexeme "Correcting Denial" whether used alone or combined with other lexemes. The study concludes that the lexeme "Correcting Denial" combined with other words has numerous meanings eight of which are identified by the present study.

It also concludes that words of "Correcting Denial" some expressions are related to narration, some other expressions are related to narrator, some other also related to untrusting or weaking narrator , some others are wanted for other meanings , some others come possibly for many meanings .

For this we need to effort for setting Al-Bukhary 's conceptions in every position.

Keywords: Al-Bukhary, The Large History, Correcting Denial, terms Conceptions, Al-Bukhary, and Condemnation & Trusting.